138 سلسلة محاضرات الإمارات

تعزيز علاقات الشراكة بين مراكز البحوث الأمريكية والخليجية

الدكتور جيمس ماكجان



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنَّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

- 138 -

تعزيز علاقات الشراكة
بين مراكز البحوث الأمريكية والخليجية

الدكتور جيمس ماكجان



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوىٰ المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الأربعاء الموافق 27 أيار/ مايو 2009

الطبعة الأولى 2011

ISSN 1682-122X

النسخة العادية ISBN 978-9948-14-379-6

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-380-2

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

مقدمة في دور مراكز البحوث*

«إن التحدي الماثل في الألفية الجديدة هو تسخير مخزون المعرفة والمعلومات والطاقة المصاحبة، والتي تكمن في المؤسسات البحثية العاملة في حقل السياسة العامة في كل مناطق العالم من أجل المصلحة العامة».

جيمس ماكجان، أكاديميون، ومستشارون، ومحامون:
مراكز البحوث والمشورة السياسية في الولايات المتحدة، 2007

«نحن نسعى لإعادة صياغة التصورات المتعلقة بكيفية عمل مراكز الدراسات والبحوث، وينبغي نقل وجهات النظر من المجتمع إلى صناعة السياسة الأمريكية».

جيسيكا ماثيوز، رئيسة مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، 2009

تعد مراكز البحوث مؤسسات سياسة عامة من شأنها إصدار البحوث الموجهة نحو السياسات والتحليلات والاستشارات، فيما يتعلق بالقضايا المحلية والدولية التي تمكّن بدورها كلاً من صانعي السياسة والشعب أجمع من اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بالسياسات العامة. وينظر إلى مراكز البحوث من جهة، على أنها إحدى السياسات الفاعلة

---

* أود أن أتقدم بالشكر للمتدربين الباحثين المتفانين: سارية طاهر شيخ، وجمانة حسن، وشيفاني ميتال، وكارلي روزنتال، وأشرف صاحب من جامعة بنسلفانيا؛ وأماندا كومينز من جامعة بيتسبرج، الذين قدموا مساعداتهم القيمة في جمع البيانات وإعداد هذا التقرير للنشر. كما أخص بشكري سارية طاهر شيخ التي قادت فريق بحوث منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا/ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وزودتني بملاحظاتها الجوهرية خلال كتابة مراحل المشروع وتحريرها.

الرئيسية في المجتمعات الديمقراطية التي تضمن قيام عملية متعددة ومنفتحة ومسؤولة، في كل من سياسات التحليل والبحث وصنع القرار والتقويم. ومن جهة أخرى، قد تعد مراكز البحوث تعبيراً ألطف لجماعات المصالح الخاصة التي لديها أجندة سياسية خاصة بها.

وفي إطار هذين التعميمين الواسعين، ثمة عديد من مراكز البحوث المتنوعة في جميع أنحاء العالم.

وفيما يتعلق بتوجهات مراكز البحوث ووظائفها، فإنها تصنف ضمن عدد من الفئات المحددة، إذ قد تكون مؤسسات تابعة أو مستقلة حيث تعتبر جهات دائمة وليست لجاناً متخصصة. وتربط هذه المؤسسات في العادة بين المجتمعات الأكاديمية وصناعة القرار، إذ تخدم الصالح العام في كونها الصوت المستقل الذي يترجم البحوث التطبيقية والأساسية إلى لغة وشكل مفهوم وموثوق، وفي متناول كل من صناع السياسة والشعب على حد سواء.

ومن ثم فقد تقوم مراكز للبحوث الموجهة نحو السياسات على المعرفة الأكاديمية أو قضايا السياسات. وفي المقابل، يمكن أن تتمحور مراكز البحوث على نحو أساسي حول أعمال المناصرة والأعمال المرتبطة بمشروعات بعينها. وتركز كذلك على المناظرات ومشاركة المعلومات، وتلتزم بالحوار ونشر المعلومات من خلال نشر الكتب والدوريات والمقالات، وقيادة الأنشطة المتعلقة بالتوعية العامة، والظهور في وسائل الإعلام، وتنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية والندوات.

ونظراً لعدد مراكز البحوث الكبير وتنوعها، فإنها عادة ما تصنف حسب أنشطتها ونطاق عملها، ويعتمد هذا الأمر على اهتمامها بالصعيدين الإقليمي أو العالمي، ومدى شمولية أو خصوصية أجندة بحوثها. كما يمكن تصنيفها أيضاً وفق انتماءاتها السياسية، فيما إذا كانت مستقلة أو حزبية، وكذلك وفق أيديولوجيتها، سواء كانت تنتمي إلى اليمين أو اليسار أو الوسط. وقد تصنف مراكز البحوث كذلك وفق مجال تخصصها، سواء كانت صحية أو علمية أو اقتصادية، مثلاً. كما يعد مصدر تمويلها عاملاً آخر في تصنيفها، إذ غالباً ما يؤدي التمويل دوراً في تحديد استقلالية وانتماء مراكز البحوث.

وتعد مراكز البحوث عموماً جزءاً هاماً من المؤسسات التي تشكل المجتمع المدني؛ إذ يسهم وجود هذه المراكز في خلق مجتمع مدني قوي يدعم بدوره وجود هذه المراكز، ما يشكل "حلقة فعّالة" من التعاضد المستمر. وقد قمنا بتطوير عدد من الفئات الخاصة بمراكز البحوث لحل هذه المشكلات المفاهيمية، ولخلق نمط يأخذ في الحسبان الاختلافات النسبية في النظم السياسية والمجتمعات المدنية.

وفي حين يمكن أن تؤدي مراكز البحوث أدواراً مختلفة في المجتمعات التي تقوم فيها، فإنها لا تؤدي الأدوار ذاتها بنفس القدر، فخلال السنوات الخمس والثمانين الماضية، ظهر عديد من الأشكال التنظيمية المتميزة لمراكز البحوث، وهي تختلف إلى حد كبير من حيث أسلوبها التشغيلي وأنماط التوظيف وتطلعاتها نحو المعايير الأكاديمية للموضوعية والشمولية في

البحوث. وتنبغي الإشارة إلى أنه تم اقتراح أنماط بديلة لمراكز البحوث من قبل باحثين آخرين.[1]

ويمكن القول هنا إن معظم مراكز البحوث تميل في السياق العالمي إلى أن تصنف ضمن فئات عامة كما هو مبين أدناه.

الجدول (1)

فئات مراكز البحوث

الفئة	التعريف
مستقلة وقائمة بذاتها	مستقلة تماماً عن أي جماعة مصالح أو أي جهة مانحة، وهي مستقلة بذاتها عن الحكومة في التمويل والتشغيل.
شبه مستقلة	مستقلة عن الحكومة، ولكنها محكومة من قبل جماعة المصالح أو الجهة المانحة أو الوكالة المتعاقدة التي تقدم معظم التمويل وتقوم بالتأثير الكبير في عمليات مركز البحث.
تابعة لجامعة	مركز بحث سياسي في جامعة ما.
تابعة لحزب سياسي	تابعة رسمياً لحزب سياسي.
تابعة للحكومة	جزء من هيكل الحكومة.
شبه حكومية	تُموَّل حصرياً من قبل مِنح الحكومة وعقودها، ولكن لا تعد جزءاً من الهيكل الرسمي للحكومة.

والجدول التالي يصنف بعضاً من أكثر مراكز البحوث المعروفة في العالم في كل فئة من الفئات المذكورة.

الجدول (2)

نموذج تصنيف مراكز البحوث في العالم

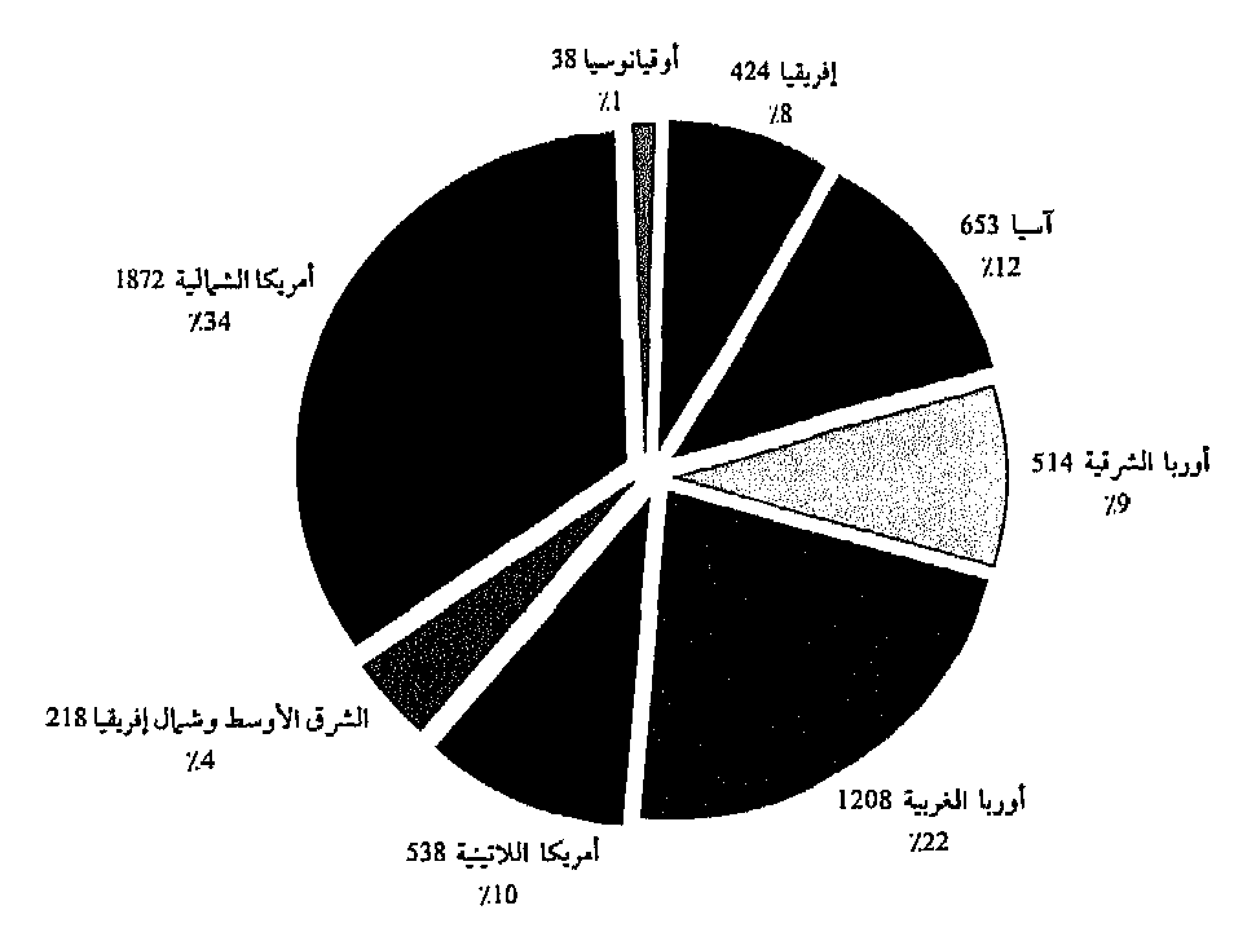
المؤسسة	سنة التأسيس	فئة المؤسسة
مؤسسة كونراد أديناور (ألمانيا) مؤسسة جوريس (فرنسا) معهد السياسة التقدمية (الولايات المتحدة)	1964 1990 1998	تنتمي لحزب سياسي
معهد الصين للتطوير (الصين) معهد الدراسات السياسية والدولية (إيران) مركز أبحاث الكونجرس (الولايات المتحدة)	1989 1984 1914	حكومية
معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية (ماليزيا) معهد التطوير الكوري (كوريا) مركز وودرو الدولي للأبحاث (الولايات المتحدة)	1983 1971 1968	شبه حكومية
معهد باكستان للشؤون الدولية (باكستان) معهد الدراسات الأمنية (جنوب إفريقيا) معهد الاقتصاد الدولي (الولايات المتحدة)	1947 1990 1981	مستقلة وقائمة بذاتها
المعهد الأوربي للنقابات العمالية (بلجيكا) معهد بحوث نيبون للتأمين على الحياة (اليابان) مركز معلومات الدفاع (الولايات المتحدة)	1978 1988 1990	شبه مستقلة
معهد السياسة الخارجية - جامعة هاجت تبه (تركيا) معهد العلاقات الدولية (البرازيل) معهد هوفر للحرب والثورة والسلام، جامعة ستانفورد (الولايات المتحدة)	1974 1979 1919	تابعة لجامعة

لم تستغَل مراكز البحوث في دعم المجتمعات المدنية وتعزيزها على النحو المطلوب، إذ يواجه صانعو السياسة في حكومات الدول المتقدمة

والنامية في العالم مشكلة مشتركة تكمن في تحقيق الخبرة الكافية لتنوير عملية صنع القرار، إلا أن التحدي الماثل أمام كل من صانعي السياسة ومراكز البحوث هو تسخير المخزون الهائل من المعرفة والمعلومات والطاقة المصاحبة لها، والتي تتوافر في مؤسسات بحوث السياسات العامة في كل منطقة من مناطق العالم.

الشكل (1)

التوزيع العالمي لمراكز البحوث حسب المنطقة



المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على بيانات تاريخ التأسيس لـ 4376 مركزاً بحثياً عالمياً، 13 آب/ أغسطس 2008.

تميز مراكز البحوث ونموها

ينتشر اليوم ما يزيد على 5500 مركز بحثي في 169 دولة. ويعزى تنامي أعداد مراكز بحوث السياسات العامة المستقلة ونفوذها إلى نمو عدد الباحثين والمانحين والممارسين في الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها.[2]

وقد اعترفت المنظمات الإقليمية والعالمية والحكومية الدولية كهيئة الأمم المتحدة والبنك الدولي والبنك الآسيوي للتنمية وحلف شمال الأطلسي مؤخراً بدور مراكز البحوث في عملية صناعة السياسة. وقد عززت هذه المنظمات شبكات مراكز البحوث الوليدة للمساهمة في تطوير السياسات والبرامج وتقويمها، وللعمل بوصفها أداة للتواصل مع جماعات المجتمع المدني على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

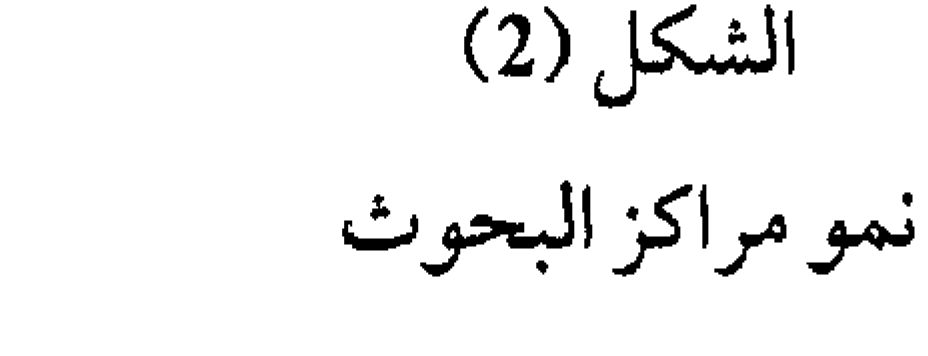
تعمل مراكز البحوث الآن في نطاق متنوع من النظم السياسية، وتشارك في مجموعة من النشاطات المتعلقة بالسياسات، وتشمل مجموعة متعددة من المؤسسات التي تتخذ أشكالاً تنظيمية مختلفة. وبينما تختلف مراكز البحوث في هياكلها التنظيمية ووسائل تشغيلها وشرائحها المستهدفة أو سوقها ووسائل دعمها من مؤسسة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، إلا أن معظمها يلتقي عند هدف مشترك يكمن في إصدار البحوث والتحليلات العالية الجودة، والتي ترتبط بشكل من أشكال المشاركة العامة.

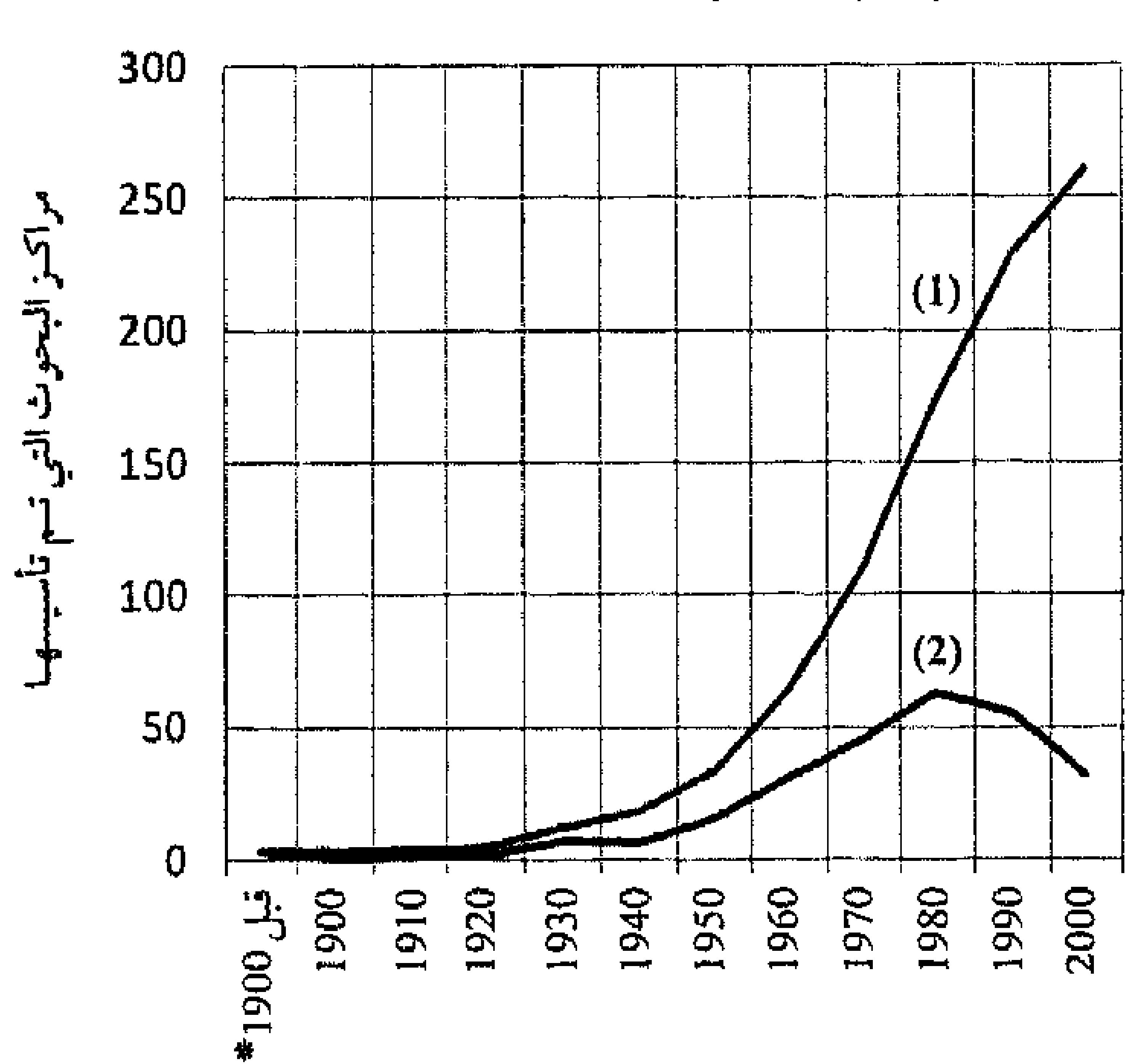
يقال إن مراكز البحوث جميعها تتشابه في مواجهتها للتحدي ذاته الذي يتمثل في كيفية تحقيق استقلاليتها وتعزيزها على النحو الذي يمكنها من "قول الحقيقة للسلطة"، أو حتى تقديم المعرفة والدليل والخبرة التي تؤثر في عملية صنع السياسة. وللأسف، لا تحظى جميع مراكز البحوث بالاستقلالية المالية والفكرية والقانونية التي تمكنها من تنوير عملية صنع القرار. وتبرز هذه المشكلة على نحو جلي في الدول النامية والمتحولة، حيث تتصف وسائل الدعم المالي لمراكز البحوث – وكذلك للمجتمع المدني

بأسره - بالمحدودية، كما أن الحيز القانوني الذي تشتغل فيه هذه المؤسسات غير واضح، وتتسم القنوات المؤثرة في السياسات العامة بالمحدودية، وتعد هذه الصفات أهم ما يميز مراكز البحوث في الأنصاف الشمالية والغربية عن نظرائها في الدول النامية والمتحولة.

استمر عدد المؤسسات البحثية وتأثيرها الكلي في الزيادة، وقد أفضت استبانة أجريت في عام 1999 حول مراكز البحوث إلى أن ثلثي مؤسسات البحوث والتحليل المختصة في السياسات العامة حول العالم قد تم تأسيسها بعد عام 1970، أما نصفها فقد أسس بعد عام 1980. ومن جهة أخرى، يشير مسح توجهات مراكز البحوث *Global Think Tank Trends Survey* الذي أجري بين عامي 2006-2007 إلى أن معدل إنشاء مراكز البحوث الجديدة قد يتقلص خلال السنوات العشرين القادمة، كما أن تحديد أسباب هذا التوجه يتطلب المزيد من البحث والتحليل. ونظن أن هذا الأمر يعود إلى مجموعة من العوامل المعقدة التي تتمثل في تحولات التمويل، والعجز في المنح ورؤوس الأموال الأولية، والتنظيمات الحكومية السلبية التي تسعى إلى تقليص عدد مراكز البحوث ونفوذها (انظر الشكل 2).

وبينما تعد مراكز البحوث عموماً واحداً من ضمن عديد من الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في أي دولة، فإن دورها ينطوي على تحفيز عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي. ويمكن لقطاع مراكز البحوث المحلية أن يشير إلى حالة المجتمع المدني في دولة ما؛ حيث تعكس حرية عمل مراكز البحوث في تحليلاتها وانتقاداتها حرية المجتمع المدني في الدولة.





(1) نمو مراكز البحوث التراكمي

(2) نمو مراكز البحوث كل عشرة أعوام

* تاريخ التأسيس غير متوافر بشأن 105 مراكز بحوث، وتم الحصول على هذه البيانات عن طريق البحث في الإنترنت

كان نمو مؤسسات البحوث المختصة في السياسات العامة ونمو مراكز البحوث كذلك في العقود القليلة الماضية شبيهاً بالانفجار؛ إذ لم تتنامَ هذه المؤسسات في عددها فحسب، بل وتوسعت في نطاق عملها ونفوذها على نحو كبير. فقد شهدت الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين نمواً مطرداً وزيادة تخصصية في صنع السياسة. وقد نشأت الدراسات حول مراكز البحوث نفسها في ثمانينيات القرن العشرين، وأصبح عدد مراكز البحوث في عموم أوربا بحلول تسعينيات القرن العشرين كبير الحجم.

ويوضح الشكل (3) الإحصائيات العالمية لمراكز البحوث لعام 2006، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2009. وتشير البيانات التي تم تجميعها حول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لهذا

البحث إلى أن أعداد مراكز البحوث في هذه المنطقة أحدث من الإحصائيات العالمية، كما هو موضح هنا:

الجدول (3)

مراكز البحوث في العالم (عام 2006)، ومراكز البحوث في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (عام 2009)*

المنطقة	أعداد مراكز البحوث	النسبة الإجمالية
إفريقيا	424	7.7
آسيا	653	11.9
أوربا الشرقية	514	9.4
أوربا الغربية	1208	22.1
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	538	9.8
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	**267**	**4.9**
أمريكا الشمالية	1872	34.2
المجموع	**5476**	**100٪**

* يبين هذا الجدول أعداد مراكز البحوث في عام 2009 طبقاً لدراسة حديثة أجريت حول مراكز البحوث في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أن عدد مراكز البحوث المُعرّفة في هذه المنطقة قد ارتفع من 218 مركزاً في عام 2006 إلى 267 مركزاً في عام 2009.

ومن الناحية العددية، تعد أمريكا الشمالية مقراً لما يقارب 34٪ من مراكز البحوث في العالم، متبوعة بأوربا الغربية وآسيا، بينما تضم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما يقارب 5٪ من مراكز البحوث في العالم،

إلا أن معدل نمو هذه المراكز فيها من أسرع المعدلات نمواً. ويمكن أن تعزى أسباب الأعداد الهائلة لمراكز البحوث في أمريكا الشمالية، ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى انفصال السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، ولامركزية نظامها السياسي (حكومات وطنية وحكومات ولاية وحكومات محلية)، وضعف البيروقراطية فيها. وقد أدت هذه العوامل إلى مسامية عملية صناعة السياسة نسبياً، ما أفضى إلى إتاحة عديد من المنافذ التي تمرر مشورة السياسة. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تتميز بثقافة خيرية رفيعة المستوى، من شأنها حث الأفراد الأغنياء أمثال بيل جيتس وجورج سوروس على تقديم الدعم المالي لمراكز البحوث. وتتميز هذه المراكز في الولايات المتحدة باستقلالها المالي وحجمها الكبير (مثل بروكنجز ومؤسسة هيريتج اللتين تتميزان بضخامة عدد موظفيهما وميزانياتهما)، والأهم من ذلك هو مكانتها البارزة ونفوذها القوي.

كما تبرز مراكز البحوث الأمريكية بوضوح في مجال النشر والإعلام؛ إذ إن كثيراً من المعلقين وكتاب الأعمدة الذين تستضيفهم الصحف الكبرى هم باحثون لدى مراكز البحوث، كما يتم اختيار عديد من ضيوف القنوات التلفزيونية وبرامج الإذاعات الحوارية من مراكز البحوث الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية.

يتجلى دور مراكز البحوث وتأثيرها في الحكومة وعملية صنع السياسة فيما يوصف بظاهرة "الباب الدوار"، حيث يتحرك موظفو مراكز البحوث من داخل الحكومة وخارجها مع كل تغيير يتم إجراؤه في الإدارة. ويبين هذا تأثير مراكز البحوث في الحكومة وأهميتها في عملية صنع

السياسة. فعلى سبيل المثال، تختلف مراكز البحوث التي في أوربا وغيرها من دول العالم عن مراكز البحوث الأمريكية على نحو كبير. إذ تحول المركزية الشديدة للحكومات، وكذلك عنصر الخدمة المدنية القوي للنظام الأوربي السياسي، دون تأثير مراكز البحوث في صانعي السياسة. كما أن عدد المانحين من القطاع الخاص الذين يرغبون في تمويل مراكز البحوث في أوربا ضئيل نسبياً، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستويات تمويل الحكومة لهذه المراكز، ما يعني استقلالية أقل. ولا تعمد أوربا إلى ظاهرة "الباب الدوار"، وحتى إذا نظرنا إلى نسبة الظهور على مستوى النشر والإعلام، فإنها أقل من نظرائها الأمريكيين.

لقد شهد العقد الماضي على نحو متنامٍ ولادة ظاهرة جديدة تتمثل في شبكات وشراكات عالمية بين مراكز البحوث. وقد أصبحت هذه الشراكات والشبكات العالمية المصدر الأكبر للمعلومات على الصعيد العالمي، بشأن القضايا السياسية الرئيسية التي يمكن استخدامها من قبل صانعي السياسة على المستوى الوطني. وأصبح التحدي الذي وضعه جورج ستجليتز أمام صانعي السياسة في مقولة: «تأمل عالمياً وطبق محلياً» حقيقة، حيث تمخضت هذه الشراكات العالمية القائمة بين مراكز البحوث عن خلق شبكات قادرة على التركيز في قضايا ذات أهمية عابرة للحدود الوطنية، وتساعد كذلك على الحث على التعاون في البحوث الموجهة نحو السياسات، والتي ترفع مستوى الخبرة إلى حدها الأقصى وتقلص من التكرار والحشو بين الدول.

إلى ذلك تستعرض نماذج الشراكات العالمية كتلك القائمة بين صندوق مارشال الألماني للتمويل ومركز الشراكات العالمية (التي

سنذكرها لاحقاً في هذا البحث) كيف يمكن للشبكات العالمية أن تجسّر الفجوات ومواطن سوء الفهم، وأن ترفع من مستوى التعاون بين الدول. وقد دفع كثير من مراكز البحوث بهذه الخطوة قدماً من خلال تأسيس مراكز تشغيلية، أو مكاتب ميدانية، أو مراكز اتصال خارج بلدانهم الأصلية، مثل مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، ومعهد بروكنجز، ومؤسسة راند RAND.

ومن حيث الهيكل، تتألف مراكز البحوث العالمية من هيئة متكاملة ودائمة إلى حد كبير من الباحثين أو الأعضاء (من ناحية مؤسسية أو فردية) بلغات دولية، حيث يؤدون الوظائف المركزية للمنظمة، مثل معهد كيل للاقتصاد العالمي Keil Institute for World Economy.

كما تجمع مراكزَ البحوث العالمية هذه شبكةٌ من المنظمات الدولية لأداء أعمال محددة وبصورة مؤقتة. وفي هذا، أسس معهد دراسات السياسة The Institute for Policy Studies شبكة "SEEN" (شبكة الطاقة المستدامة والاقتصاد the Sustainable Energy and Economy Network) لتوعية المواطنين بالقضايا المتعلقة بعلاقات الشمال-الجنوب. كما أسس مركز تشاتام هاوس Chatham House (المعهد الملكي للشؤون الدولية the Royal Institute of International Affairs) قسماً مخصصاً للطاقة والبيئة والتطوير.

وقد أثمر منح الوظائف المحددة والمؤقتة للمنظمات والشركات الدولية أو الفرعية تطويراً لمهارات جديدة في إجراء البحوث القائمة على

قضايا معينة وتحليل المشكلات العملية. كما تحسنت بذلك قدرة الباحثين في العمل على مشكلات أو قضايا محددة بدلاً من القيام بأعمال أكثر عمومية.

وزادت عولمة مراكز البحوث من قدرتها على نقل المعرفة والأفكار لمختلف الشرائح من الناس، كما مكنت صانعي السياسة من توظيف المزيد من البحوث من أجل صنع السياسة. وكلما استمرت مراكز البحوث في زيادة أعدادها وحجمها، وأصبحت أكثر عبوراً للحدود الوطنية، استمر المخزون المعرفي المتعلق بالسياسة في التزايد والارتقاء بجودته.

ويستحدث كثير من الأفكار الجديدة في أجندة السياسة باستمرار؛ وبالتالي يسهم الحوار السياسي على المستوى العالمي كذلك في تخفيف مواطن قصور العملية البحثية، وذلك عندما يخفق البحث - على سبيل المثال - في معالجة مسألة ملحة ما، أو عندما تأتي نتائج البحث بعد فوات الأوان على فائدتها. ويثمر إجراء مزيد من التعاون والحوار بين الباحثين وصناع القرار، وبخاصة في بداية المشروعات، ضماناً لارتباط العمل وتوقيته بالبحث على نحو وثيق. وكلما أصبح العالم أكثر تعقيداً وارتباطاً، ظهرت مراكز البحوث على أنها ظاهرة متنامية ومرحب بها.

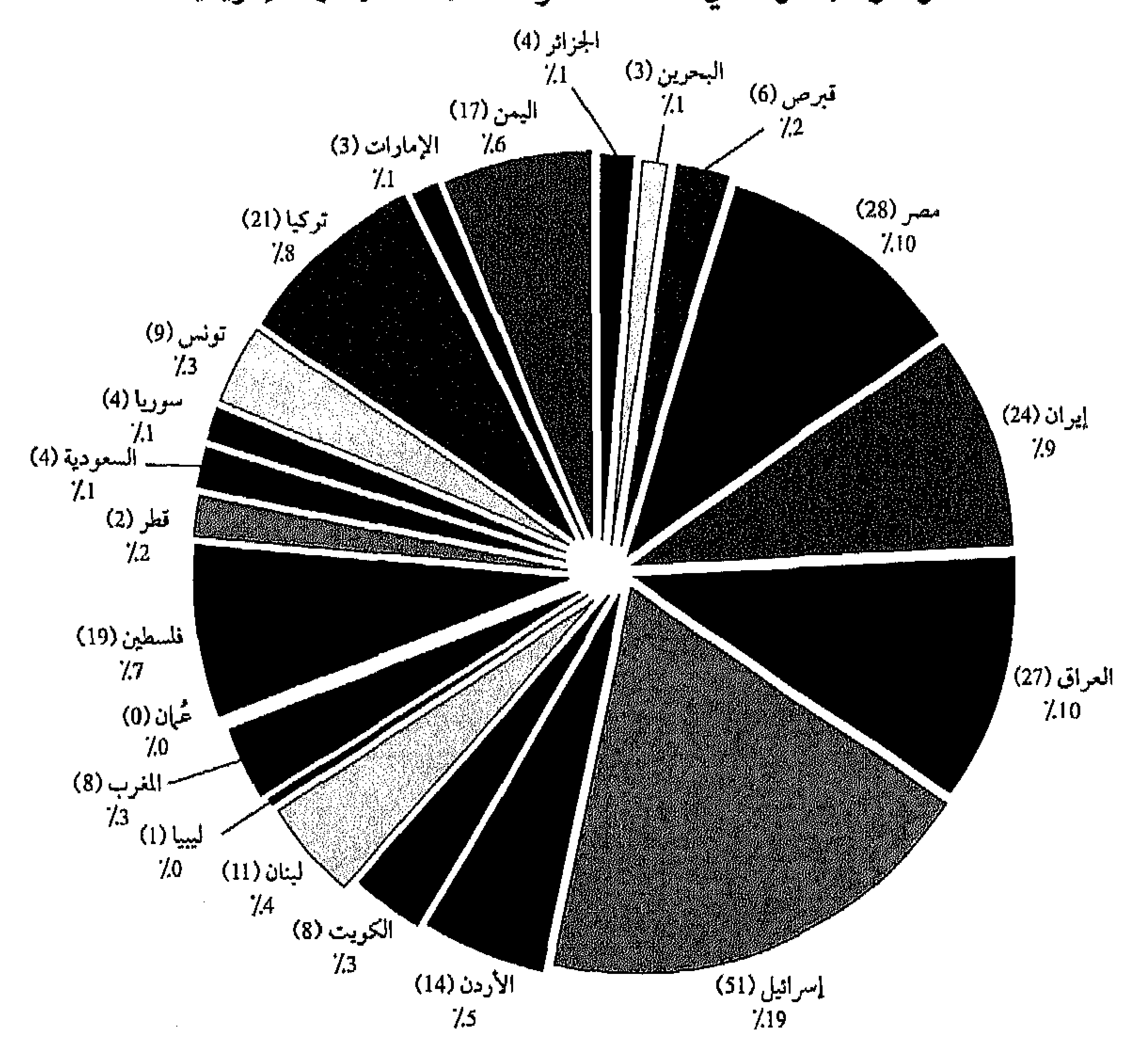
نظرة عامة حول مراكز البحوث والمشورة السياسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تمثل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الوقت الحالي مركزاً للشؤون الدولية، حيث تشمل القضايا الملحة التي تؤرق صناع السياسة

الدولية، وهي: الصراع العربي-الإسرائيلي، والنزاعات المسلحة في كل من العراق وأفغانستان، واحتمالية العدوان الإيراني النووي، والطاقة العالمية، والأزمات الاقتصادية والبيئية. ومن بين ما تهتم به مراكز البحوث في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على المدى القصير توقعات وأخطاء التكامل الإقليمي بين دول مجلس التعاون والعالم العربي الكبير، والتداعيات الإقليمية للأزمة المالية العالمية، من حيث آثارها على التجارة، وبالتالي تصبح المؤسسات البحثية الموجهة نحو السياسات في هذه المنطقة في غاية الحيوية.

الشكل (3)

مراكز البحوث في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



يبلغ عدد مراكز البحوث في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 267 مركزاً، وتتوزع هذه المراكز في إحدى وعشرين دولة تشكل 5٪ من إجمالي مراكز البحوث في العالم. بيد أن هذه المنطقة تشهد نمواً سريعاً في أعداد مراكزها البحثية، فقد ارتفع عددها الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من 218 مركزاً عام 2006 إلى 267 مركزاً عام 2009، أي ما يقارب 23٪ من معدل النمو خلال هذه السنوات الثلاث.

سجلت إسرائيل أكبر عدد في مراكز البحوث (51) ثم مصر (28) والعراق (27) ثم إيران (24) وتركيا (21). وقد صنفت هذه وفق توجهها الهيكلي وأولوياتها البحثية التخصصية وأساليب التشغيل فيها. وتتضح اهتماماتها في الاتجاهات الإقليمية والمحلية وفق الاستبانات والبحث في الإنترنت.

ويصنف مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ومركز الخليج للأبحاث، وهما في دولة الإمارات العربية المتحدة، في قائمة العشرة الأوائل لمراكز البحوث في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتضم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجتمعة 23 مركزاً بحثياً، تتصدرها دولة الكويت (8)، تليها قطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين.

توجهات مراكز البحوث والمشورة السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

إسرائيل

من منظور واسع، يبدو أن الدول التي تضم أكبر عدد من مراكز البحوث هي أكثرها اتصالاً بالغرب، سواء كان هذا الاتصال إيجابياً أو سلبياً. مثلاً، ترتبط إسرائيل بالولايات المتحدة سياسياً باستمرار منذ تأسيسها عام 1948. وتضم، مع حجمها الصغير، 51 مركزاً بحثياً، أي ما يفوق عدد المراكز في أي دولة أخرى من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حتى إنها أكبر عدداً من مراكز البحوث في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجتمعة. والظاهر بشكل عام أن عديداً من مراكز البحوث التي تتخذ من إسرائيل مقراً لها تركز في المقام الأول على الدراسات الأمنية المتعلقة بالصراع العربي-الإسرائيلي، على وجه الخصوص. وعلى رغم أن هذه المراكز تتخذ من إسرائيل مقراً لها، فإن عديداً منها ينتقد طريقة تعامل إسرائيل مع العرب في كل من إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. وبسبب ما تفرضه الأحوال السياسية الراهنة، لا يوجد أي موقف مشترك يجمع بين هذه المراكز بشأن التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة. وهناك عديد من مراكز البحوث التي توجه اهتماماتها نحو القضايا المحلية، مثل الزراعة والطاقة والاقتصاد.

العراق

كذلك هي الحال في العراق، فقد زاد عدد مراكز البحوث فيه منذ التدخل العسكري الأمريكي عام 2003، وقد أصبح العراق ثانية أعلى

الدول في المنطقة من حيث عدد مراكز البحوث، مباشرة بعد مصر التي تمثل "صوت العالم العربي أو مركزه" بسبب حجم سكانها ووسائل الإعلام فيها. وخلافاً لإسرائيل التي ينتقد عدد من مراكز البحوث فيها سياسات الحكومة بكل صراحة؛ فثمة قليل من المعلومات المتوافرة حول كيفية عمل مراكز البحوث في العراق بسبب حالة الحرب وتفشي الرقابة في كل مكان. وبوساطة المعلومات البسيطة التي تمكنا من الحصول عليها، فثمة ما يثبت أن مؤسسات بحوث السياسات تدعو إلى التحول الديمقراطي. والحقيقة هي أن تضخم عدد مراكز البحوث في العراق في العقد الماضي أمر واعد للمجتمع المدني.

مصر

يقع معظم مراكز البحوث في مصر التي يبلغ مجموعها 23 مركزاً ضمن فئة المراكز المستقلة والقائمة بذاتها، بينما تقع سبعة منها ضمن فئة المراكز التابعة للجامعات. وتغطي هذه المراكز عدداً من مجالات البحث المختلفة، ما يثمر إصدار شبكة واسعة من العناوين. وكانت أكثر مجالات البحث شيوعاً تتركز حول الاقتصاد والسياسة والنظم السياسية والتطوير والدراسات الإقليمية، وحقوق الإنسان والحقوق المدنية، ومصر المعاصرة، واندماجها في النظم الإقليمية والدولية.

لبنان وسورية والأردن

تؤلف لبنان وسورية والأردن مجتمعة ما يقارب 15٪ من مراكز البحوث في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويركز عديد من المعاهد

القديمة في هذه الدول على السياسات الإقليمية، وهو ما يعبر عن قربها الجغرافي من إسرائيل، في حين بدأت المراكز البحثية الأحدث بتحويل تركيزها بعيداً عن العلاقات العربية-الإسرائيلية والتركيز على التطوير الداخلي.

في لبنان - مثلاً - يبدو أن الاهتمام قد توجه على نحو حقيقي تلقاء الدراسات العربية المعنية بالقضايا الهامة، كالديمقراطية وتطوير المجتمع المدني. وكذلك الحال في سورية، حيث يركز مركز بحثي واحد من بين أربعة مراكز على الدراسات الأمنية، في حين تحشد المراكز الثلاثة الأخرى جل اهتمامها من أجل القضايا المحلية، مثل التطوير الاقتصادي والبيئة التي تعد قضية رئيسية فيما يتعلق بالمناخ القاحل. ومن جهة أخرى، لا يعني هذا الأمر انعدام التركيز البحثي كلياً على الصراع العربي-الإسرائيلي.

السلطة الفلسطينية

تتوافر خدمة الإنترنت لدى مراكز البحوث الفلسطينية على نحو معقول، وذلك بالإضافة إلى تركيزها على مجموعة متنوعة وفريدة من الاهتمامات البحثية، كثير منها يعنى بالهدف المشترك المتعلق بتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين. ويعمل بعض منها على التشديد على تحقيق مزيد من الاكتفاء الذاتي في المجتمع، وذلك في صورة أعمال التنمية المستدامة وتنظيم إدارة الموارد الطبيعية، على حين يعمل بعض آخر منها على نحو أعم، وذلك فيما تمثله منتديات التعاون العلمي والنقاشات التي تدار حول القضايا السياسية. ويكمن أكبر قدر من التركيز

الذي تبذله مراكز البحوث الفلسطينية في تعزيز مختلف أشكال رأس المال في فلسطين، وذلك في صورة مبادرات تعليمية ومنظمات غير حكومية.

ويركز أغلب مراكز البحوث الفلسطينية على تعزيز الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتحسين فرص التعليم للفلسطينيين. وحتى في إسرائيل نفسها يركز عدد من المؤسسات البحثية، مثل "عدالة" Adalah (المركز القانوني لحقوق العرب في إسرائيل) و"بتسيلم" B'Tselem (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، على معاملة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وعلى الضغط من أجل تحقيق مبادرات حقوق الإنسان.

إيران

أما إيران التي نالت حكومتها درجة 1.1 بين أكثر الدول ليبرالية في الشرق الأوسط، فقد كانت نشأة مراكز البحوث فيها مبكرة، فهي تعود إلى عام 1919. في بادئ الأمر، تمحورت البحوث فيها أساساً حول القضايا المحلية التي تضم التنمية المستدامة والدراسات الزراعية، غير أن 50٪ من المؤسسات البحثية في إيران اليوم تابعة للحكومة، في حين يُزعَم أن البقية منها مستقلة وقائمة بذاتها.

كما تم في العقود الماضية إنشاء عدد من المؤسسات التي تركز على العلوم والتقانة. وتدعم هذه الاتجاهات التنبؤات الحالية بشأن قدرة إيران النووية، والتي تشكل اهتماماً خاصاً بالنسبة لإسرائيل واستقرار دول الخليج العربي. كما أنه يصعب الحصول على المعلومات المتعلقة بكثير من

مراكز البحوث الإيرانية، إذ قد تكون استراتيجية متعمدة لمنع الغرب ومستخدمي الإنترنت من الخارج من مراقبة نشاطاتهم.

الجزائر وليبيا والمغرب وتونس

بفضل انعدام النزاع نسبياً في شمال إفريقيا خلافاً لما عليه الحال في الشرق الأوسط، ثمة قليل من التركيز على الشؤون الأمنية، بينما توجه البحوث على نحو أكبر تجاه جهود التنمية. وعلى صعيد هذه المنطقة، تضم المغرب وتونس أكبر عدد من مراكز البحوث، حيث يمتلك كل منها تسع مؤسسات بحثية، تتبعها الجزائر التي تضم أربعة مراكز، ثم ليبيا التي تستضيف مركزاً واحداً فقط.

ولكون المغرب جسراً يربط بين شمال إفريقيا والطرف الجنوبي لإسبانيا، فإنه من غير المصادفة أن يركز كثير من مراكز البحوث المغربية على التكامل السياسي والاقتصادي مع الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط. وبهذا النهج تتصف وظائف بعض مراكز البحوث بأنها عابرة للحدود الوطنية أو إقليمية، حتى إنها قد تصبح ذات طابع عالمي.

وتتمتع مراكز البحوث في المغرب، مع وجود الدستور المحافظ والنظام الملكي، بقدر أكبر من الاستقلالية الذاتية التي تفوق غيرها من مراكز البحوث في الجزائر وتونس شرقاً اللتين تعد فيهما مراكز البحوث جميعها تابعة للحكومة بطريقة ما. وفي الوقت الذي يعد فيه الدعم الحكومي أمراً إيجابياً في بعض النواحي، وبخاصة من الناحية التمويلية، فإن ذلك قد يؤثر في موضوعية بحوث هذه المراكز.

تركيا وقبرص

في الوقت الذي تتركز فيه اهتمامات مراكز البحوث في المغرب حول تحقيق العلاقات التعاونية المتعددة الأطراف، كشفت دراسة حول طبيعة مراكز البحوث في تركيا وقبرص أن أحد أهداف هذه الدول هو أن ترتقي بمكانتها بين القادة الاقتصاديين والسياسيين في المنطقة والعالم. ويعد أكثر من نصف مراكز البحوث التركية مستقلاً وقائماً بذاته، وهو الأمر الذي يبرر سبب اتساع نطاق الأولويات البحثية بين مراكز البحوث. ويركز عديد من المؤسسات في هذه الأيام على السياسات وإحلال الديمقراطية، الأمر الذي يعكس رغبة تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، بينما يركز غيرها من مراكز البحوث على الاقتصادات الدولية والمحلية، بالإضافة إلى مجال السياسة الاجتماعية الذي يعبر عن حاجة تركيا لتحسين معاييرها الاقتصادية والإنسانية بما يتماشى ومتطلبات الانضمام إلى الاتحاد الأوربي.

ومن جهة أخرى، توجه مراكز البحوث في قبرص تركيزها على نحو أكبر تجاه الدراسات الإقليمية، وبخاصة الدراسات المتعلقة بالاتحاد الأوربي، والعلاقات التركية-الأوربية، والعلاقات اليونانية-التركية، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط. وقد يعزى الاهتمام بالقضايا الإقليمية والاجتماعية إلى انقسام قبرص بين القبارصة اليونانيين والسكان الأتراك.

التحليل العام

على الرغم من انتشار مراكز البحوث في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط، فإن هذه المنظمات لاتزال متخلفة عن المناطق الأخرى في العالم، من حيث العدد والنفوذ والاستقلال الذاتي. وفي حين حققت مراكز البحوث في أمريكا الشمالية وحدها ما يزيد على 14000 ظهور إعلامي في عام 2006، ظهرت مراكز البحوث في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إعلامياً في أقل من 1000 وسيلة إعلامية، وسجلت عدداً منخفضاً جداً على شبكة الإنترنت.

ويتعين على مراكز البحوث في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا العمل على تطوير وسائل النشر، وزيادة قدراتها البحثية، وتوفير المساحة القانونية والسياسية لمراكز البحوث من أجل تفعيلها. ومع أن هذه البحوث تجرى من قبل منظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن لها القدرة على التأثير في الشؤون المحلية والدولية.

نظرة مفصلة حول المؤسسات البحثية والمشورة السياسية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

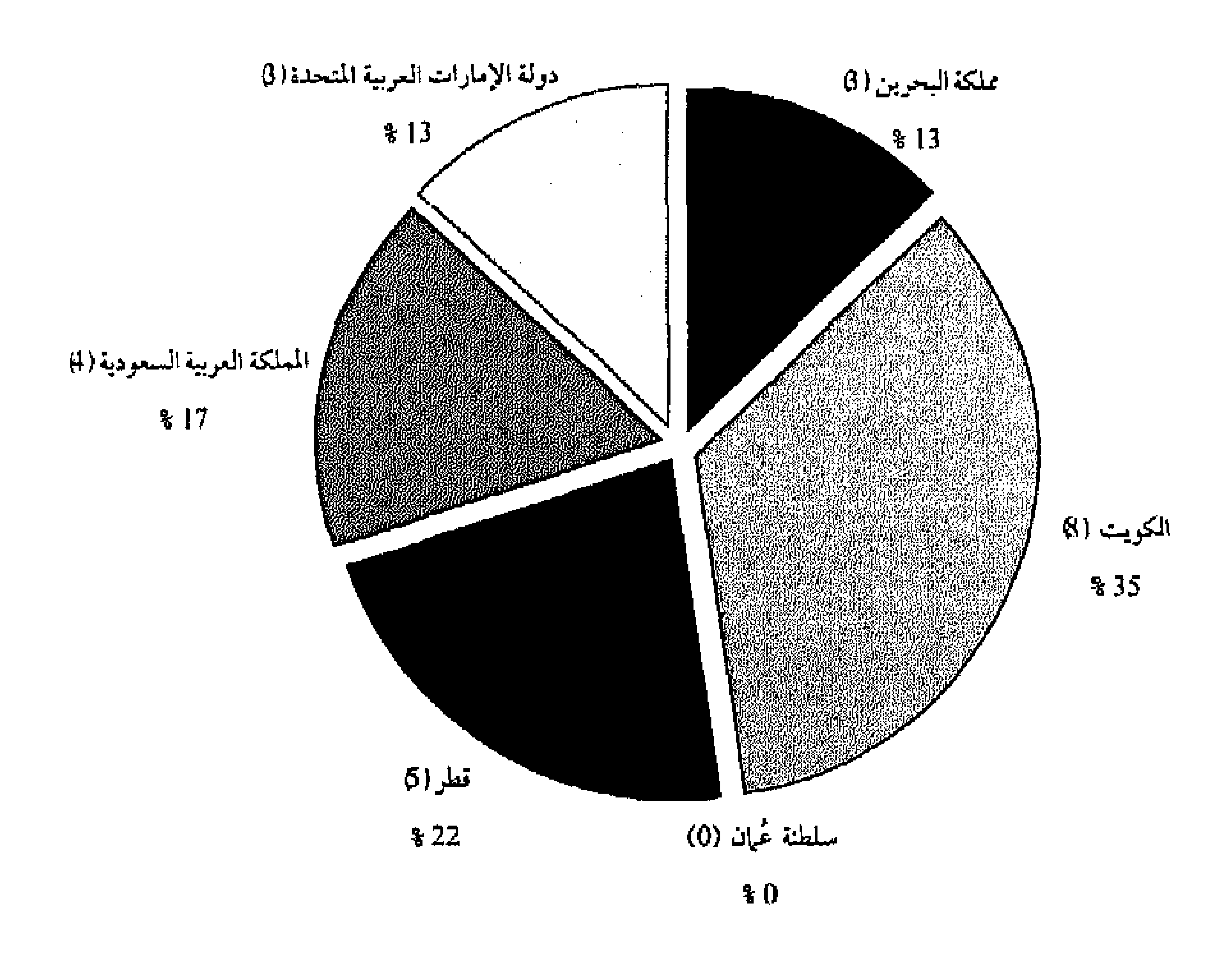
تتوافر ثلاث وعشرون مؤسسة بحثية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الوقت الحالي. وتبين الأشكال التالية توزيع هذه المؤسسات وتصنيفها حسب مقرها وسنة تأسيسها.

الجدول (4)

تأسيس مراكز البحوث في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المؤسسة البحثية	الدولة	سنة التأسيس
المعهد العربي للتخطيط	الكويت	1966
معهد الكويت للأبحاث العلمية	الكويت	1967
مؤسسة الكويت للتقدم العلمي	الكويت	1976
مؤسسة الملك فيصل الخيرية	المملكة العربية السعودية	1976
المركز العربي للبحوث والدراسات الاستشارية	الإمارات العربية المتحدة	1976
الجمعية السعودية لاقتصاديات الطاقة	المملكة العربية السعودية	1977
المعهد العربي لإنماء المدن	المملكة العربية السعودية	1980
مركز البحرين للدراسات والبحوث	مملكة البحرين	1981
مركز البحوث والدراسات الكويتية	الكويت	1992
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية	الإمارات العربية المتحدة	1994
مؤسسة قطر	قطر	1995
مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية	الكويت	2000
مركز الخليج للأبحاث	الإمارات العربية المتحدة	2000
معهد راند-قطر للسياسات	قطر	2003
مركز البحرين لحقوق الإنسان	مملكة البحرين	2002
جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان	مملكة البحرين	2004
معهد الدوحة الدولي للدراسات الأسرية والتنمية	قطر	2005
جمعية سيدات الأعمال السعوديات	المملكة العربية السعودية	2006
مركز بروكنجز الدوحة	قطر	2007
مركز الدراسات الدولية والإقليمية	قطر	2007
المركز العربي للبحوث	الكويت	غير محدد
المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية	الكويت	غير محدد
مركز الكويت للدراسات الاستراتيجية	الكويت	غير محدد

الشكل (4)
توزيع مراكز البحوث في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية



وبغض النظر عن الأهداف المشتركة التي تجمع بين جميع المؤسسات البحثية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مثل حل الصراع العربي-الإسرائيلي، وتطبيع العلاقات مع إسرائيل، فإن للمؤسسات البحثية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعض الأهداف المحددة على المدى الطويل. وتتضمن هذه الأهداف - على سبيل المثال - تحقيق مزيد من التكامل الإقليمي، ورفع المستوى الأمني وزيادته لمواجهة التهديد الذي تشكله إيران، وزيادة الطلب على الطاقة وانخفاض الإمدادات منها، ومسائل التقارب في الطاقة، والقضايا الأمنية والبيئية. كما أن اكتشاف مصادر بديلة للطاقة، والتحول في الاقتصادات الجيوسياسية، ومستقبل التجارة الأمريكية-الخليجية من القضايا الإضافية التي يتضاعف الاهتمام

بها. وثمة مزيد من المجالات الهامة بالنسبة لعملية صنع السياسة، مثل حقوق العمال، ومستقبل الملايين من العمال المهاجرين في دول الخليج العربية.

وتلتقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عدد من المؤرقات السياسية المشتركة التي تتعلق بكيفية تطوير اقتصاداتها وتعزيزها، وكيفية ضمان الأمن على المدى الطويل، بالإضافة إلى كيفية إنشاء مجتمعات مستدامة بيئياً في منطقة صارعت هذه القضايا طويلاً. ويمكن أن تساهم كل دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في زيادة التعاون المشترك بين دول المجلس في هذه المجالات وغيرها من المسائل السياسية. كما يمكن للمؤسسات البحثية التي تهتم بتوعية المجتمعين المحلي والمدني أن تستفيد من الشراكة الإقليمية والعالمية من خلال الوصول إلى شرائح أكبر من الناس، وتعميق الخبرة في مجالاتهم البحثية التخصصية.

ومن الواضح أن هناك مجموعة واسعة من القضايا الأمنية العالمية والإقليمية التي ينبغي على مجلس التعاون لدول الخليج العربية النظر فيها للحفاظ على السلام والاستقرار الذي حققته دول الخليج خلال العقود الثلاثة الماضية. وسنناقش نماذج من الشراكات وأمثلة على الشبكات الحالية أدناه.

الكويت

يعد المعهد العربي للتخطيط مثالاً للمؤسسات البحثية التي تركز في المقام الأول على السياسة الاقتصادية، على المستويين الخارجي والمحلي، التي

تشكل اهتماماً مباشراً للدول العربية. وتعد هذه المؤسسة، بفضل ما تتمتع به من مستويات عليا في مجال التوعية والنشر التي تشمل عقد الندوات والمؤتمرات والظهور في وسائل الإعلام، نموذجاً جيداً للشراكة التي لا تحقق النفع للكويت فحسب، بل ولمنطقة الخليج بأكملها. كما أن اللقاءات التي تجمع المفكرين من مختلف المؤسسات الفكرية الإقليمية والدولية هي بمنزلة "منتديات للعصف الذهني".

ويمكن تحقيق الشراكات، وزيادة حجم المساهمة العالمية لمؤسسات البحوث في دول مجلس التعاون من خلال تعميق فهم هذه الدول لدورها في المجتمع العالمي وأهمية تراثهم وتاريخهم؛ أي بما يخالف حصر أنفسهم ضمن أنماط فردية وقومية.

ويمكن تعزيز دور مراكز البحوث التابعة للجامعات في دول مجلس التعاون في المساهمة في تحقيق مزيد من التعاون في المجال التعليمي العالمي الخارجي وتبادل الطلاب، ويعد مركز الكويت للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية مركزاً بحثياً استشرافياً إلى حد كبير، على رغم أن تبعيته للجامعة مازالت محدودة. وفي حين أثبتت مؤسسة الكويت للتقدم العلمي قدرتها على بناء العلاقات مع غيرها من المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا وغيرهما، فإنها تركز اهتماماتها بشكل أساسي على البحث العلمي. وفي الحقيقة، تعد هذه المؤسسة من المؤسسات البحثية الكويتية القليلة التي تسعى للتعاون مع المجتمع العلمي العالمي والاستفادة من الخبرات الغنية على المستوى الدولي. وأجرت كذلك بحوثاً في أنواع الطاقة البديلة، ما يمكنها من حشد جهودها على المستوى الإقليمي لمعالجة قضايا ذات أهمية

مشتركة، كالاعتماد على النفط، والطاقة والاستدامة بين دول مجلس التعاون الغنية بالنفط.

وكذلك الحال بالنسبة لمعهد الكويت للأبحاث العلمية الذي يركز اهتمامه على أهداف معينة، إذ يمثل حصيلة شراكة بين البحوث العلمية والبحوث الاقتصادية بما يدعم الاستدامة البيئية والاقتصادية في الكويت، وهي قضايا ذات أهمية قصوى، حيث يعتمد اقتصاد دول الخليج العربية على النفط وسيلةً للبقاء.

قطر

تقدم قطر كذلك أمثلة متعددة من الملاحق الأكاديمية التي تبدي استعدادها لتعزيز الشراكات على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وقد كرست مؤسسة قطر جهودها لتحويل المجتمع القطري إلى مجتمع عماده المعرفة المتقدمة، إذ يركز جزء كبير من نشاطها على تعليم الأجيال القادمة من القطريين، وذلك من خلال استضافة عديد من الجامعات المختلفة التي تعد فروعاً لمؤسسات دولية مرموقة، ومنها: جامعة كورنيل، وجامعة تكساس إيه آند إم، وجامعة جورج تاون، وجامعة كارنيجي ميلون. وتشير هذه البرامج إلى أن مؤسسة قطر تقيم التعاون والعمل المشترك بمستوياته العليا، وتهدف إلى أن تصبح القائد الإقليمي في التعليم.

وتتميز قطر إلى جانب برامجها الأكاديمية العالمية باستضافتها لمعهد راند-قطر للسياسات الذي يعد فرعاً لمؤسسة راند البحثية الرائدة في الولايات المتحدة. ويركز معهد راند-قطر للسياسات على معالجة

التحديات الماثلة أمام شعوب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تضم منطقة الخليج، وتؤكد مهامها تركيزها على المستقبل، ورغبتها في بناء المنطقة وتنميتها.

كما يعد مركز بروكنجز الدوحة الذي يتبع معهد بروكنجز من أهم مراكز البحوث في الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً. وتكمن إحدى مهام مركز بروكنجز الدوحة في إجراء البحوث المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والجيوسياسية التي تواجه الدول والمجتمعات ذات الأغلبية المسلمة في ثلاثة مجالات رئيسية: الحكم، والتنمية البشرية، والشؤون الدولية. ويعكس هذا الأمر اهتمام المركز ورغبته الجديرة بالملاحظة في تعزيز التعاون وتوسيع سبل التواصل والعلاقات بين الدول العربية ودول الخليج، وكذلك الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي يمثل أهمية عظمى من أجل تحقيق شبكة علاقات عالمية. وبينما تبدي قطر خططاً ومطامح إقليمية لتصبح رائدة في الشراكات العالمية في منطقة الخليج، فإنها تعهد معظم التحليلات السياسية لباحثين ومؤسسات أجنبية. كما أن مناهجها غير محلية على رغم تحقيقها لمعدلات عالية في هذا المجال، ما يؤدي إلى أن تفقد مكانتها في تحقيق انتشار واسع محلياً وإقليمياً، وكذلك مصداقيتها في كونها صوت الشعوب الخليجية.

مملكة البحرين

تضم مملكة البحرين عدداً معقولاً من المؤسسات البحثية بالنسبة لحجمها وعدد سكانها وبروزها في الشؤون العالمية، كما يبدو أنها توازن في

أعدادها بين المؤسسات البحثية المستقلة والتابعة للحكومة. وبالتالي قد لا تأخذ بحوثها منحىً تخصصياً كثيراً، ما يمكنها من الاستناد إلى الرأي العام في قضايا تؤثر في البحرين وشعبها. وقد تمخضت القدرة على الاستناد إلى اهتمامات الناس عن نزعة إيجابية تجاه المؤسسات البحثية المستقلة التي تجري بحوثاً حول مجموعة من القضايا التي تشمل حقوق الإنسان، وتشجيع ناشطي حقوق الإنسان على المضي نحو تحقيق أهدافهم. كما تعنى المؤسسة البحثية الوحيدة التابعة للحكومة في البحرين بقضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية بما يفي بحاجة الشعب البحريني، وذلك في الوقت الذي يمكن للمؤسسة البحثية التي تهتم بهذه المجالات تحقيق الفائدة العظمى من خلال مد صناع القرار بوجهات نظر مختلفة. وعلى رغم استناد هذه التوجهات إلى عينة محدودة من مؤسسات البحوث، فمن شأن انعكاس هذا الأمر على الجديد من المؤسسات البحثية المستقلة في البحرين الموازنة مع انتماءاتها وبحوثها التي تقدمها كذلك. وبهذا يتأتى للمؤسسات البحثية تقديم لبنات بناء أساسية لتقوية الشبكة الإقليمية لمؤسسات صنع السياسة.

سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية

تمثل المراكز الثقافية وبرامج التعاون التعليمي الخارجي أيضاً نقاط انطلاقة مهمة للشبكات العالمية والشراكات القائمة بين مؤسسات صنع السياسة. ومن المثير للاهتمام أنه لا توجد أي مؤسسة بحثية في سلطنة عُمان، بيد أن هناك مركزاً تعليمياً وثقافياً يتبع مركز واشنطن للشرق الأوسط في واشنطن (مركز السلطان قابوس للثقافة).

وتعد مؤسسة الملك فيصل مثالاً آخر للنشاطات الثقافية في المملكة العربية السعودية، وتجري هذه المؤسسة بحوثاً في قضايا تهم العالمين العربي والإسلامي. كما تقوم بتنظيم عدد من المؤتمرات السنوية التي تهدف إلى رفع التوعية بدور التراث الإسلامي، والتأكيد على مساهمات الملك فيصل بن عبدالعزيز وغيرها من الأهداف الأخرى. وفي الوقت الذي تطمح فيه هذه المؤسسة إلى تمثيل «العرب أو العالم الإسلامي الكبير»، فإن عقد مزيد من الشراكات بين دول الخليج يعزز قدرتها على التشجيع والإقناع بالنيابة عن هوية العرب والمسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويقدم المعهد العربي لإنماء المدن في المملكة العربية السعودية نموذجاً آخر للمؤسسات الإقليمية وغير الحكومية، وغير الربحية، والتقانية، والاستشارية. ويرتبط المعهد بعضوية فاعلة مع أكثر من 400 مدينة عربية في 22 دولة عربية. وبما أن هذا المركز يُعنى بالتخطيط الإنمائي للمنطقة العربية بأكملها، ويهدف كذلك إلى تقديم الفائدة وتطوير المرافق للناس، فقد كان لهذه المؤسسة دور في تغطية منطقة أوسع، وبخاصة أن محاور البحوث الصادرة عن المعهد «لا تثير الخلاف أو الجدل».

ويشترك المعهد كذلك في عضوية عدد من المنظمات الدولية لتخطيط المدن. وقد يحقق العمل المشترك بين دول الخليج في مجال إنماء المدن وتخطيطها، وخدمات الرعاية الاجتماعية، والآليات السكانية، الفائدة لجميع الأعضاء المشاركين. وكذلك، فإن الجمعية السعودية لاقتصاديات الطاقة التي قامت مؤخراً بتأسيس معهد لها يمثل مؤسسة بحثية مختصة في تنويع مصادر الطاقة. كما تساعد تلك المؤسسات المختصة (ولاسيما التي

تضم سيدات الأعمال والمقاولين والمهندسين وغيرها) على تأسيس اتفاق إقليمي، والاقتراب من تحقيق التكامل الإقليمي وزيادة الرخاء.

دولة الإمارات العربية المتحدة

يقدم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية -الذي يعد واحداً من أضخم المؤسسات البحثية في منطقة الخليج- نموذجاً طموحاً للشراكة الإقليمية والعالمية. وفي حين تغطي أبحاث المركز ونشاطاته دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جميعها، فإن تفاوت الآراء الإقليمية الواقعية قد تحول دون تحقيق الاندماج "الحقيقي" للمؤسسات البحثية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحت مظلة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. وحتى مع مثل هذه العقبة المحتملة، فإنه ينبغي ألا تمنع هذه المسألة مركز الإمارات وغيره من مراكز البحوث من تحقيق تعاون إقليمي أوسع مع مراكز مشابهة في المنطقة.

لقد أسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية كثيراً من الشراكات بتوقيعه 48 اتفاقية تعاون، وحصوله على نطاق واسع من الزمالات والمنح ونشره مختلف الإصدارات، ويستضيف عديداً من المؤتمرات، ويتميز بنشاطه على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وسيحقق الفائدة العظمى من عقده شراكة قوية مع أحد مراكز البحوث الأمريكية. ولذلك يضم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية نخبة من الباحثين والمحللين، وهو مركز مثالي للقيادة

الخليجية. ومن شأن الشراكة الأمريكية أيضاً تعزيز قدرات المركز ليصبح مثالياً للقيادة الإقليمية.

ويكرس المركز العربي للبحوث والدراسات الاستشارية جهوده على الأعمال المقامة في منطقة الشرق الأوسط منذ ثلاثين سنة، وتنتشر فروعه الأحد عشر في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويتميز المركز بإدراكه الخاص للأسواق، وأساليب الحياة والثقافات وقيم الأفراد والمواطنين في هذه المنطقة. كما تجمع المركز علاقات عمل طيبة مع دول الخليج والأعمال القائمة ضمن نطاقه، وهو الأمر الذي يثبت قيمته في بناء علاقات أوسع داخل هذه الدول. ويمكن لشراكة الجهات الأخرى مع هذا المركز تحقيق كثير من الفائدة للشركاء، وذلك نظراً لأن المركز يجري بحوثاً نوعية وكمية في السلوكيات والمواقف وتصورات مواطني دول الخليج.

استنتاجات وتوصيات:
الحاجة إلى شراكات أوسع في دول مجلس التعاون

على حين يضم عدد من مراكز البحوث الخليجية بعض برامج التعاون الخارجي وترتبط بشراكات دولية على نحو رسمي أو غير رسمي، فإن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية هو المكان المثالي لإقامة التعاون الخليجي اللازم للقيادة الإقليمية، إذ يتميز المركز بحضوره القوي ويرتبط بعلاقات وثيقة في مجالي التعاون الخارجي والتعاون الإقليمي، كما يستضيف كثيراً من الباحثين وصناع السياسة من المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية

بشكل منتظم، ويعد مركزاً محورياً للبحث، وسيصبح مكاناً مثالياً ليكون المؤسسة المشجعة لانطلاق مبادرة إقليمية وعالمية.

ويؤكد مقترحنا الحاجة إلى شبكة تضم مراكز البحوث في منطقة الخليج العربي، فسترتقي هذه الشبكة إلى تحقيق شراكة عالمية تركز على الولايات المتحدة الأمريكية والمجال السياسي في واشنطن على وجه التحديد. ويبدو من مراجعة سياسة مراكز البحوث وطرق التحليل فيها أن الحل المعقول يكمن في الشراكة التي تنسجم مع الهدف الكلي المتمثل في تحقيق تكامل وتعاون إقليمي أوسع بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ومن شأن زيادة التنسيق بين مراكز البحوث الرائدة هذه النهوض بشرعية وتنوع علاقات التعاون الخارجية لكل منها، والقيام بمزيد من التطويرات في هذه الدول ومجتمعاتها المدنية. وستؤدي الشبكة الموحدة المفضية إلى شراكة بينها وبين مركز بحثي أمريكي في النهاية، إلى رفع الإمكانيات الفردية من أجل تحقيق أهداف دول مجلس التعاون المشتركة ذات المدى البعيد.

أهمية الشراكة بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون

لوحظ في الوقت الحاضر أن هناك نقصاً في تمثيل مراكز بحوث دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العاصمة واشنطن. ولذلك ينبغي أن يعقد مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية شراكة مع مركز بحثي أمريكي لمدّ صناع القرار بمعلومات عميقة وسريعة يمكن لها أن تترجم إلى سياسة قائمة على المعرفة،

وهو ما يعد متطلباً هاماً في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية المتغيرة في المنطقة.

وتشير تحليلات الحالات المذكورة أعلاه إلى حجم الإمكانيات الحالية لمراكز البحوث في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتؤكد أهمية الشراكة بين المراكز الأمريكية والخليجية. وبناء على ما جاء في تقويمنا، فإنه يمكن التخطيط بشكل قوي لتطوير شبكات التحليل السياسية الإقليمية والعالمية التي يمكن أن تمثل قوة فاعلة في تأييد القضية، كما أشير إليه في نطاق المؤسسات العاملة عبر الحدود الوطنية. كما يعد المنتدى الدولي في العولمة مثالاً للشبكة التي تربط نفسها بالعدالة الاجتماعية والحركات البيئية، حيث تمدهم بالفكر الناقد والأطر المعرفية للحملات والنشاطات القائمة على أرض الواقع. أما الحملة الدولية لمنع الألغام الأرضية التي تناصر تبني الاتفاقية الدولية المعززة لأسبابها، فهي مثال ناجح آخر في الوقت الذي أخفقت فيه الدول القومية والأمم المتحدة. وتعمل هذه الشبكة على نحو فعال في استهداف القضايا البيئية المحلية إلى جانب قوة الدعم الدولي، غير أنها لا تكون منتجة بالنسبة للسياسة البيئية العالمية.

وكما تم ذكره سابقاً، فإن أهم الإيجابيات التشغيلية لشبكات السياسة هي ردم الهوة ما بين صناع القرار والمنظمات الدولية والمؤسسات البحثية والقطاع الخاص، من أجل رفع كفاءة تخطيط السياسة وتنفيذها. وثمة شبكتان هامتان تتمثلان في "شبكة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة" UN Global Compact التي تم إنشاؤها لمساعدة القطاع الخاص في إدارة المخاطر المتفاقمة والمعقدة والفرص البيئية، والقضايا الاجتماعية والحوكمة.

و"شبكة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة" International Union for of Nature Conservation التي تدعم البحث العلمي وتدير المشروعات الميدانية حول العالم، وتجمع بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والشركات والمجتمعات المحلية معاً لتطوير وتنفيذ السياسات والقوانين وأفضل الممارسات. وتعد شبكة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة أقدم شبكة بيئية عالمية وأضخمها، وتضم عضوية ديمقراطية اتحادية لأكثر من ألف منظمة حكومية وغير حكومية وأكثر من 11 ألف عالم متطوع من أكثر من 160 دولة.

يستند تطور شبكات السياسة العالمية ونموها إلى اثنين من العوامل المساهمة على نحو كبير، ويتمثل هذان العاملان في مشكلات السياسة التي تتطلب حلولاً متعددة القطاعات (عابرة للحدود الوطنية)، وعلى وجه التحديد قضايا مؤقتة تستقطب اهتماماً عالمياً مثل مرض أنفلونزا الخنازير. وتشكل شبكات السياسة من حيث الهيكل والتشغيل مظلة للمنظمات التي تنسق ما بين مراكز البحوث والمنظمات الدولية والجامعات والمؤسسات غير الربحية والشركات والحكومات والأفراد من أجل خلق شبكة عالمية تعنى بأغراض البحوث وتحليل السياسات، والمشروعات ونشاطات جمع التأييد، والبحوث الميدانية، وجمع المعلومات وتبادلها، وإجراء الحوارات، والتدريب والتعليم. ومن هنا، فإن هذا الأمر يمكّنهم من تشكيل كتلة ضخمة من الباحثين (والبحوث) المختصين بالبحث في مجموعة محددة من الأسئلة المثارة حول السياسات. وتقود هذه الشبكات إلى خلق روابط تواصلية بين أصحاب المصالح السياسية وبمصادر البحوث والمعلومات، وتمكين

المجموعات المستهدفة من أصحاب المصالح المعنية بالسياسة من المشاركة في العمليات السياسية.

ومن الصعب تصنيف ظاهرة شبكات السياسة، إذ إنها تتخذ أشكالاً هيكلية عدة، وتتألف من مختلف الجهات التأسيسية، لكنها تشترك في كونها شكلاً من أشكال التنظيم المركزي الشامل الذي يتولى إدارة وظائفهم. وتتشابه وظائف شبكات السياسة مع وظائف مراكز البحوث التي أثبتت كذلك صعوبة تصنيفها. واستطاعت الشبكات أن تحقق نجاحها على نحو كبير في مجال نشاطات التأييد أو منتديات الحوار، كما تتطلب القدرة على التأثير بشكل فعلي في السياسة العالمية من خلال تنسيق البحوث المنفصلة عن عناصر تأسيسها، أو التي تزيد من السلطة الجماعية لعناصرها التأسيسية بمزيد من الاختبار.

وحتى تعمل شبكات السياسة العالمية بنجاح، تنبغي زيادة قدرات مراكز البحوث من حيث العدد والتخصص بطرق عديدة. إذ يجب رفع جودة إصداراتها وزيادة عددها، وتقاريرها السياسية، وظهورها الإعلامي، وموظفيها، ومجالات البحوث والتخصصات. كما ينبغي كذلك تنويع جمهورها وتوسيع الشرائح المشمولة، حيث يمكّنهم هذا الأمر من تحقيق التعاون فيما بينهم والتركيز على القواسم المشتركة. فعلى سبيل المثال، قد لا تتفق جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على كل شيء، إلا أنه ستظهر الحاجة إلى معالجة القضايا المشتركة من أجل تضافر الجهود على مستوى الخليج. ويمكن لهذه الشراكات التي تعبر عن المجتمعات المدنية أن تقود إلى التغيير على المستوى البعيد، بخلاف السفارات وبعثات الحكومات

الرسمية التي قد يقلل من شأنها أو ينظر إليها على أنها دعايات. ومن المهم جداً أن تتمتع دول مجلس التعاون بحضور فعلي في العاصمة واشنطن إلى جانب عقد شراكات أمريكية-خليجية.

نماذج الشراكة التي ينبغي النظر فيها

على حين أن نموذج الشراكة النهائي قد يكون خليجي الاختصاص وقد لا يتبع أياً من أنماط شبكة السياسة العالمية القائمة، فقد يتشابه نموذج الشراكة الأمريكية-الخليجية مع الشراكات الحديثة كما هو موضح أدناه:

مركز مؤسسة اليابان للشراكة العالمية (يابانية؛ حكومية)

تهدف مؤسسة اليابان للشراكة العالمية إلى تشجيع التعاون بين اليابان والولايات المتحدة من أجل الوفاء بالمسؤوليات العالمية المشتركة والمساهمة في الرفاهة العالمية، وتحسين العلاقات بين اليابانيين والأمريكيين عبر تعزيز الحوار حول نطاق واسع من القضايا. وربما كان من الضروري عقد هذه الشراكة للمساهمة في تجنب سوء التفاهم بين البلدين اللذين كان لهما تاريخ طويل من عدم الثقة بعضهما ببعض. وقد تفضي هذه الشراكة الدينامية، ولكن غير المعادية، إلى تصفية مواطن سوء الفهم وتجنب أي مواجهات مستقبلية، سواء على المستوى الأمني أو الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي.

وتعمل مؤسسة اليابان للشراكة العالمية من خلال برامج المنح والزمالة وكذلك الحلقات الدراسية ومختلف وسائل تبادل المعلومات الأخرى، من أجل تعزيز الفهم والتفاعل الفكري عبر تأسيس الشبكات.

ويتم إرسال متطوعين يابانيين عن طريق برنامج مبادرة اليابان المبتكرة للتوعية التابعة للمؤسسة إلى مناطق تتميز بقلّة وجود اليابانيين فيها للعمل منسقين للتوعية في المنظمات والجامعات، وذلك عبر طرح المعرفة المتعلقة بثقافة اليابانيين ومجتمعاتهم ولغتهم وتنظيم النشاطات التي تشجع على مزيد من التبادل.

وتقدم مؤسسة اليابان للشراكة العالمية منحاً للمشروعات التعاونية التي تجرى من قبل المنظمات اليابانية والأمريكية في مجالات الاقتصاد العالمي، ودور المجتمع المدني، والمناهج التقليدية مقابل المناهج غير التقليدية في الأمن والدبلوماسية، كما أنها تأمل إتاحة مزيد من الفرص للبحث والنقاش حول هذه القضايا. وقدم برنامج آبي للزمالة - الذي يمثل نقطة اتصال المؤسسة - الدعم للبحوث الدولية المتعددة التخصصات حول القضايا العالمية الطارئة والمتعلقة بالعلاقات الأمريكية-اليابانية، والتي تواجهها المجتمعات الصناعية والمصنعة. ويطمح البرنامج إلى أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من الشبكة الفكرية القائمة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

كما كانت زمالة المنظمات غير الربحية NPO، على رغم انقطاعها في عام 2007، فعالة في جذب المهنيين المعنيين بالتغيير الاجتماعي إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتلقّي التدريب الميداني داخل منظمة يابانية غير ربحية في الولايات المتحدة. وتم تأسيس عديد من الشراكات الطويلة عن طريق هذا البرنامج بين الحاصلين على الزمالة ونظرائهم في الولايات المتحدة، الأمر

الذي مكنهم من إنشاء منتدى حواري حول الإدارة غير الربحية وقضايا التطوير، ووضع تصور عالمي عن دور المجتمع المدني في معالجة المشكلات المجتمعية. وكان الهدف الرئيسي للبرنامج هو رعاية قيادات البرامج غير الربحية التي تفيد القطاع غير الربحي في اليابان عند عودتهم، وتحافظ في الوقت نفسه على علاقاتها مع الولايات المتحدة المكتسبة من البرنامج.

ونظراً لانتشار اليابانيين-الأمريكيين والمهاجرين اليابانيين على نطاق واسع في الولايات المتحدة الأمريكية، أسس مركز الشراكة العالمي مكاتب في نيويورك ولوس أنجلوس لتسهيل عملية التواصل في أنحاء البلاد على مستويات عليا. وبتنويع مستويات الاهتمامات العامة في اليابان كذلك، يتعاون كل من المكتبين مع مختلف الجهات الدبلوماسية في كلا المقرين في الولايتين الأمريكيتين، مثل اللجان والمجالس والاختصاصيين في الميادين ذات العلاقة، وذلك من أجل وضع معايير أدق لهذه الاهتمامات والعمل وفقاً لذلك.

وعلى رأس مهام التنسيق مع المؤسسات الإقليمية، يتولى المكتبان مسؤولية إدارة نواحٍ عدة للعلاقة القائمة مع مركز الشراكة العالمي، وتنطوي مسؤوليات مكتب نيويورك على توفير الدعم للدراسات اليابانية، وتبادل علوم فنون الأداء، وتقديم المساعدة للمشروعات المتعلقة بالمشروعات الإعلامية. ويركز فرع لوس أنجلوس على إدارة تعليم اللغة اليابانية ونشرها على صعيد الولايات المتحدة.

وقد أدرك مركز الشراكة العالمي بأن تعثر الظروف المالية حالياً قد أدى إلى انخفاض مستويات التبرعات الخيرية، وبالتالي أصبح من الصعب حصول المؤسسات الفنية والثقافية والتعليمية على التمويل. ولهذا السبب خصصت مؤسسة اليابان ميزانية بقيمة 170 مليون دولار أمريكي ليتم توزيعها في أنحاء العالم للمؤسسات التي تعنى بالاهتمام باللغة اليابانية والتعليم. ومن أجل تحسين العلاقات اليابانية-الأمريكية، سعت المؤسسة اليابانية لقيام نطاق واسع من النشاطات التي تعبر عن الثقافة اليابانية في الولايات المتحدة الأمريكية عبر العروض التقديمية وتبادل برامج فنون الأداء، وتقديم الفنون اليابانية التقليدية والحديثة، وكذلك عبر البرامج التي تعزز التفاهم الدولي المتبادل والمشترك في المجالات الثقافية على المستوى الشعبي. كما تقدم المنح للأفراد والمؤسسات الراغبة في المشاركة في أي من برامج التبادل هذه.

وبذلك، فإن مركز مؤسسة اليابان للشراكة العالمية يسهل عملية التواصل مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يقتصر الأمر على تسخير هذه العلاقة لتنوير الأمريكيين بالثقافة والتقاليد والتعليم الياباني فحسب، بل وإفادة المفكرين اليابانيين بما توصلت إليه الابتكارات الأمريكية والمهارات التقانية أيضاً. وتنشئ شراكة العمل هذه تفاهماً تآزرياً بين هاتين القوتين العالميتين، وتقدم أساساً استثنائياً يمكنهم من تطوير وضعهم الدولي وتعزيزه. ويعد مركز الشراكة العالمي نموذجاً فعالاً للغاية، فمن شأن رعاية المركز من هاتين الدولتين اللتين أبديتا استعدادهما للانفتاح والتعاون

بعضهما مع بعض، أن يؤدي ذلك إلى تقوية وتعزيز الروابط، سواء القائمة بينهما حالياً أو التي سيتم تأسيسها لاحقاً.

مؤسسة الولايات المتحدة-اليابان (أمريكية؛ خاصة)

تلتزم مؤسسة الولايات المتحدة-اليابان بتشجيع قيام علاقات أقوى بين الأمريكيين واليابانيين من خلال دعم المشروعات وتعزيز المعرفة والتعليم المتبادل، وتعميق الفهم، وإنشاء قنوات فعالة للتواصل، ومعالجة الاهتمامات المشتركة في عالم يزداد ترابطاً. ويهتم المركز بمجالات إدارة العولمة الاقتصادية، وفهم المؤسسات، واكتشاف المصلحة الوطنية والسياسة الخارجية.

ويدعم المركز مجموعة متنوعة من الدراسات المتعلقة بالسياسات التي تهدف إلى رفع التوعية حول قضايا السياسة الهامة، ومعالجة الاهتمامات المشتركة في منطقة آسيا والمحيط الهادي، عبر وجهة نظر أمريكية-يابانية. ويضم برنامج السياسة التابع للمؤسسة نشاطات في مجال تقديم المنح، ومرحلة ما قبل التعليم الجامعي، والاتصالات والرأي العام. كما أنه يراجع أهمية وفاعلية كافة برامجه بانتظام.

وتتميز المؤسسة بصفات تنفرد بها عن غيرها؛ فهي تشدد على أهمية البحوث أكثر من الحوار، وتهدف إلى تحقيق التأثيرات على المديين الطويل أو القصير والمتعلقة بصناعة السياسة الأمريكية-اليابانية، وتشجع على التنمية، وتركز على التعليم والتفاعل بين الباحثين المبتدئين وصناع السياسة في كلا البلدين، وتكمن مهمتها في تنويع عملية نشر النتائج.

وتتضمن المجالات الحديثة التي تهتم بها: إدارة العولمة، وفهم المؤسسات الدولية، سواء المتعددة الأطراف (منظمة التجارة العالمية، ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي) أو الثنائية الأطراف (جدول الأعمال الأمريكي-الياباني المشترك) والمؤسسات الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان (مثل المؤسسات التشريعية والبيروقراطية وغير الحكومية...)، والعلاقات التجارية والاقتصادية الأمريكية-اليابانية، وقضايا المصلحة الوطنية والسياسة الخارجية. ولذلك يعد هذا الأمر نموذجياً لشراكة أمريكية مستقلة.

كما أن «برنامج الشراكة الخليجية» يمكن أن يقوم بإنشائه باحثون أمريكيون وباحثون خليجيون من المهتمين بالتعليم وشؤون الطلاب والمحامين والدبلوماسيين، وآخرون من قادة وأعضاء المجتمع المدني ورجال الأعمال الذين لهم مصالح بالفعل في الولايات المتحدة الأمريكية. كما يمكن لهذه الشراكة أن تضم كذلك مشاركة المهاجرين في الولايات المتحدة الذين قد يعملون بمنزلة "سفراء" لدولهم الأصلية، أو قد يشددون على أهمية الشبكات القائمة في منطقة الخليج. وتكمن ميزة هذا الأمر في أن المهاجرين الأمريكيين الخليجيين قد اكتسبوا في الأصل "قيماً أمريكية"، وهذا ما يمكنهم من الاندماج في المجتمع الأمريكي على نحو جيد، أو من الممكن أن يكونوا قد تعرفوا على كيفية عمل المؤسسات أو مراكز البحوث الأمريكية.

معهد الاقتصادات النامية، منظمة اليابان للتجارة الخارجية (يابانية، حكومية؛ غير ربحية)

تركز منظمة اليابان للتجارة الخارجية، وهي منظمة حكومية وغير ربحية، على تعزيز التجارة والاستثمار المتبادل بين اليابان وبقية دول العالم. وقد أنشئت المنظمة عام 1958، وعملت أساساً لدعم الصادرات اليابانية في الخارج. إلا أن المنظمة حولت مهمتها مؤخراً نحو تحسين الاستثمار الخارجي المباشر إلى اليابان، ومساعدة المؤسسات اليابانية الصغيرة والمتوسطة على زيادة حجم صادراتها العالمية. ويعد معهد الاقتصادات النامية أحد الفروع التابعة للمنظمة، ويتولى رئاسته حالياً تاكاشي شيرايشي، وتم تأسيسه عام 1958 وإدماجه في منظمة اليابان للتجارة الخارجية في عام 1998.

تركز بحوث معهد الاقتصادات النامية على القضايا الاقتصادية والسياسية والمجتمعية المتعلقة بالتوسع التجاري الياباني في منطقة شرق آسيا تحديداً وفي جنوب آسيا كذلك والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وإفريقيا وشرق أوربا. وينشر المعهد المعرفة ونتائج البحوث من خلال عدد من مختلف القنوات التي تتصف بنشر الكتب والتقارير الأكاديمية والمحاضرات والحلقات الدراسية والندوات الدولية السنوية. ويتمثل أحد العناصر الرئيسية الأخرى الخاصة بمعهد الاقتصادات النامية-منظمة اليابان للتجارة الخارجية في توسيع شبكة البحث الدولي، من خلال رعاية عدد من برامج التبادل البحثي، مثل مبادرات الزيارات لبرامج أعضاء

الزمالة وبحوثهم المرسلة للخارج، واستضافة الباحثين والمتدربين من الخارج لحضور الندوات والمؤتمرات والحلقات الدراسية وتقديمها.

وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء المدرسة المتقدمة لمعهد الاقتصادات النامية في عام 1990 بهدف تدريب اختصاصيي التنمية في التطوير والتعاون الاقتصادي. وتقبل هذه المدرسة الطلاب اليابانيين على المدى الطويل، بالإضافة إلى قبولها التحاق الزملاء من الخارج لمدة ستة أشهر. وتركز هذه البرامج على تدريب الخبراء لتمكينهم من فهم سياسة التطوير في البلاد، وتنفيذ مشروعات محددة. وبالتالي، تمثل شبكة السياسة هذه نموذجاً مثالياً لمبادرة واسعة على الصعيد الخليجي، وكذلك نواحيها، وعلى الأقل التي تركز على التجارة والاقتصادات على وجه الخصوص.

مركز اليابان للتبادل الدولي (يابانية؛ خاصة)

يعد مركز اليابان للتبادل الدولي مؤسسة مستقلة غير ربحية وغير حزبية، حيث يعنى بتقوية دور اليابان في الشبكات الدولية للحوار والتعاون. تم إنشاء المركز في عام 1970، ويجري بحوثاً ونشاطات أخرى بالتعاون مع الفرع الأمريكي التابع له في نيويورك. ويهتم المركز بتعزيز مشاركة اليابان في المجتمع الدولي، وبتشجيع التحليلات الرصينة والتعاونية حول القضايا الهامة في الشؤون الدولية، وبتقوية المجتمع الدولي وتحسين مساهمته المحلية والدولية، وبإنشاء شبكات الحوار والتعاون وتقويتها وتوسيعها.

ويعكف مركز اليابان للتبادل الدولي على إجراء النشاطات البحثية في عدد من المجالات. ويتمثل أحد مشروعاته في "برنامج شبكة الفكر العالمي" Global Think Net Program، حيث ينسق المركز من خلاله دراسات السياسة حول قضايا الشؤون الدولية، والعولمة، وأنظمة الحكم. وتم تصميم هذا البرنامج لتطوير شبكات المؤسسات المعنية ببحوث السياسة، وليساعد في النهوض بجيل "يخلف" مفكري السياسة الذين يمكنهم المساهمة في البحوث التعاونية.

أما مشروعه الآخر فهو "الشبكة المدنية" Civil Net التي تمكن مركز اليابان للتبادل الدولي من تنمية المجتمع المدني في اليابان ومنطقة آسيا والمحيط الهادي، وكذلك في مختلف مجتمعات العالم، من خلال إجراء البحوث في مجالات تطوير المجتمعات المدنية، والإنسانيات، والقطاعين الحكومي وغير الحكومي في اليابان. كما يقوم مركز اليابان بإجراء بحوث في صناعة السياسة ودور البرلمانات.

ويكمن الهدف الأساسي لمركز اليابان للتبادل الدولي في تشجيع شراكات العمل القائمة بين اليابانيين والزعماء الأجانب. وتم إنشاء برنامج التبادل البرلماني الأمريكي-الياباني من أجل تحقيق هذا الهدف. ويضم هذا البرنامج أعضاء من الكونجرس الأمريكي والهيئة التشريعية اليابانية. وتلت برامج التبادل المشتركة بين اليابان والولايات المتحدة برامج أخرى، مثل البرنامج البرلماني المتبادل مع أستراليا.

ومن المثير للاهتمام أن مركز اليابان للتبادل الدولي لا يتلقى تمويلاً حكومياً، حيث يحصل في الأساس على منح المؤسسات الخاصة ومساهمات

الأفراد والشركات والعقود. ويعد المركز لهذا السبب مستقلاً في وظائفه، ويقدم نموذجاً للشراكة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية.

صندوق مارشال الألماني (أمريكي؛ خاص)

يقع صندوق مارشال الألماني في العاصمة واشنطن، وهو مؤسسة أمريكية غير حزبية تعنى بالسياسة العامة وجمع المنح، وتكرس جهودها لتحقيق تعاون وتفاهم أوسع بين أمريكا الشمالية وأوربا. وعلى هذا النحو يعد مثالاً نموذجياً للشراكة القائمة بين الأقاليم. ويقدم الصندوق المنح والدعم للمؤسسات والأفراد الذين يعملون على تشجيع التعاون عبر المحيط الأطلسي. وقد تم تأسيس الصندوق في عام 1972 من خلال منحة قدمتها ألمانيا تذكاراً دائماً لمساعدة خطة مارشال. وتعد خطة مارشال أو المعروفة رسمياً ببرنامج إعادة تعمير أوربا هي الخطة الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية لبناء أساس أقوى لدول غرب أوربا من أجل مواجهة خطر الشيوعية بعد الحرب العالمية الثانية. وبالتالي فإن الصندوق يستند من الناحية الأيديولوجية إلى رؤية وهدف بعيدي المدى يمكنان برنامج إعادة تعمير أوربا من الاستمرار في السعي وراء تقوية المؤسسات الديمقراطية وفقاً لخطة مارشال.

ويتمتع البرنامج في هذه الأيام بحضور قوي في كلا جانبي المحيط الأطلسي، وبالإضافة إلى مقاره الرئيسية، ثمة سبعة مكاتب أخرى في أوربا: في كل من برلين وبراتيسلافا وباريس وبروكسل وبلغراد وأنقرة

وبوخارست. وينبغي بالمثل أن تستند الشراكة الخليجية إلى رؤية مشتركة ورسالة موحدة وهدف طويل المدى من شأنه تحقيق الفائدة لجميع الأعضاء المشاركين.

ويدعم الصندوق الباحثين المحليين وكذلك مراكز البحوث، ويعمل على نحو وثيق مع المنظمات الشريكة في رعاية نطاق واسع من الزمالات والبرامج التبادلية التي تم تأسيسها من أجل تقديم واجهة ثقافية واسعة، وإتاحة مزيد من الفرص المستهدفة لتعليم مجالات السياسة التخصصية. وتعد زمالة مارشال التذكارية هي الزمالة الرئيسية لبرنامج إعادة تعمير أوربا الذي يقدم أكثر من مئة زمالة سنوياً، وذلك للقادة السياسيين وزعماء الحكومات والأعمال والإعلام والقطاع غير الربحي الذي يلتزم بتوثيق العلاقات عبر المحيط الأطلسي. كما يمنح أيضاً زمالات أخرى في مجالي البحوث والتبادل اللذين يشملان "منتدى الكونجرس والبوندستاغ" [البرلمان الألماني] Congress-Bundestag Forum، و"حلقة مانفريد فورنر النقاشية" Manfred Wörner Seminar، وبرامج سفر متنوعة تدعم التعلم عبر المحيط الأطلسي لأعضاء الكونجرس والبرلمانات الأوربية.

وتجمع مبادرات السياسة لبرنامج إعادة تعمير أوربا الأفراد والموارد من كلا جانبي المحيط الأطلسي لمواجهة كيفية تعاون الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا على المصالح والتحديات المشتركة. وقد تم وضع هذه المبادرات لزيادة التعاون عبر المحيط الأطلسي وتقليل التوترات القائمة

حول القضايا الشائكة، كما تجرى هذا المبادرات من جانب كل من برنامج إعادة تعمير أوربا والمؤسسات الشريكة.

وتشتمل هذه المبادرات على دعم المؤسسات الرئيسية التي تعمل في قضايا المحيط الأطلسي، كما تجمع صانعي السياسة في الاجتماعات المتنوعة، وتدعم الباحثين المحليين، وتجري استطلاعات الرأي العام عبر المحيط الأطلسي، وتقوم بتطوير المشروعات المتعلقة بالقضايا، مثل "برنامج الهجرة والتكامل" Immigration and Integration program، و"برنامج السياسة الاقتصادية" Economic Policy Program، و"برنامج البلقان الاستئماني للديمقراطية" the Balkan Trust for Democracy.

ويلقى موظفو برنامج إعادة تعمير أوربا وأعضاء الزمالة اهتماماً متزايداً من قبل السياسيين والصحافيين والجمهور من أجل تقديم - أو التعليق على - سياقات حول تحديات السياسة المحددة التي تواجه كلاً من أمريكا وأوربا. كما تدير المؤسسة كذلك برامج تتعلق بقضايا رئيسية، مثل التغير المناخي، والأمن الدولي، ودعم الديمقراطية، والسياسة الاقتصادية. وتجمع هذه البرامج كلاً من الباحثين وصناع السياسة وأعضاء الكونجرس وخبراء البيئة وغيرهم معاً من مختلف أنحاء المحيط الأطلسي لمناقشة القضايا التي تشكل أهمية دولية والتعاون في شأنها.

ويستمر برنامج إعادة تعمير أوربا في سعيه وراء تعزيز التعاون بين أمريكا وأوربا في معظم القضايا الملحة عبر المحيط الأطلسي في كلا جانبيه وخارج حدود أوربا المتغيرة. وقد توطدت علاقات التعاون بين الإقليمين

واتسعت على نحو كبير، إلى حد أنـه غالبـاً مـا يـشار إليهـا باسـم "الجبهـة الغربيـة".

وقد أدت هذه الشراكة النموذجية دوراً هاماً في توطيد هذه الصورة، ومن هنا، فإنها تعد مثـالاً جيـداً للـشراكة الأمريكيـة-الخليجيـة الناجحـة والبعيدة المدى.

شراكة الناتو من أجل السلام (ناتو؛ حكومية)

تأسست شراكة الناتو من أجل السلام انطلاقاً مـن الحاجـة إلى هيئـة تعاونية يمكنها الاستجابة بفعالية للتهديدات الأمنية التي تشكلت مع نهاية الحرب الباردة. وقد تحول الاهتمام اليوم إلى منطقـة الـشرق الأوسـط، كـما توجد حاجة مماثلة للتعاون الفوري بين أعضاء دول مجلس التعـاون لـدول الخليج العربية، وبخاصة بين دولة الإمـارات العربيـة المتحـدة التـي تنمـو سريعاً والولايات المتحـدة الأمريكيـة. وزاد عـصر المعلومـات مـن تعقيـد قضايا السياسة، وأدى إلى ضرورة إجراء التحديثات في كل لحظة.

ويكمن هدف مبـادرة الـشراكة مـن أجـل الـسلام في رفـع مـستوى الاستقرار، وتقليل التهديـدات الماثلـة أمـام الـسلام، وتوطيـد العلاقـات الأمنيـة بـين الـدول الـشريكة، كـل عـلى حـدة وبـين دول النـاتو الـست والعشرين. وقد نجح حلفاء الناتو من خلال هذه المبادرة في مساعدة الدول الشريكة على تطوير البرامج الأمنية والاسـتراتيجيات، في مقابـل مـشاركة هذه الدول على العمليات التي تتم بقيادة النـاتو. ويجـب أن يتـشابه هـدف

"برنامج الشراكة الخليجية" في تعزيزه للتعاون بين أعضاء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية، من أجل الوفاء بالمسؤوليات العالمية المشتركة والمساهمة في النهوض برفاهة العالم.

وكما هي حال مبادرة الشراكة من أجل السلام، فمن الممكن لبرنامج الشراكة الخليجية أن يقدم الفائدة لكلا الإقليمين عبر توحيد الموارد لإنشاء مشروعات البحث المشتركة، وعبر زيادة الشفافية ومشاركة المعلومات. وينبغي على البرنامج أن يسعى لتطوير الحوار والتفاعل بين صناع السياسة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة وغيرها من قادة القطاعين العام والخاص، وذلك حول نطاق واسع من القضايا، ما يعمل على تطوير العلاقات الثنائية.

ويتمثل أحد العناصر العظمى لمبادرة الشراكة من أجل السلام في أسلوبه الهيكلي لتنفيذ الإجراء، وهو الأمر الذي يمكّن برنامج الشراكة الخليجية من تنفيذ جدول أعمال موحد ومتماثل. كما أنه من خلال تبني نموذج مبادرة الشراكة من أجل السلام، يتسنى للموظفين في كل من الولايات المتحدة الأمريكية أو في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية تقديم مقترح لأحد العناوين البحثية ليكون موضوع دراسة مشتركة أو اقتراح برنامج بحثي ضمن المركز للبدء به. وفي حال قبول هذا المقترح، يمكن للموظفين في كل من الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وضع وصف تفصيلي للأولويات البحثية للمشروع والشرائح المستهدفة والخطة الزمنية والهدف النهائي.

وبعد الاستفادة من نموذج الشراكة من أجل السلام، يتعين على الباحثين في كل من مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية والولايات المتحدة الاجتماع بانتظام من أجل تبادل نتائج البحوث. كما يمكن للاجتماعات نصف السنوية والمراسلات الدائمة والاتصالات الهاتفية والاجتماعات بالفيديو أن تحافظ على الاتصالات الطيبة عبر هذه الشبكة. كما ينبغي أن يتم تبادل هذه الاجتماعات بين مقري الولايات المتحدة ودولة الإمارات العربية المتحدة لرفع مستوى الفهم الثقافي بين الأعضاء، ولضمان المساواة في المصروفات.

وفي حين لا يتأتى استنساخ جميع نواحي مبادرة شراكة الناتو من أجل السلام لبرنامج الشراكة الخليجية، فإن عديداً من سمات هذه المبادرة يمثل دليلاً إرشادياً مفيداً لتأسيس التعاون الخليجي-الأمريكي. وتعد مبادرة الشراكة من أجل السلام ناجحة بشكل عام، حيث اتفق الباحثون بعد 18 شهراً من بدايتها على أنها «تحقق بالفعل مساهمة رئيسية في الأمن الأوربي».[4] ومنذ ذلك الحين، لم تثمر البرامج المحددة عن نتائج ملموسة فحسب، بل واستطاعت الدول مع حلفائها المشاركين الوفاء بالتزاماتها.

على سبيل المثال، تشاور الناتو مع ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة في أثناء أزمة كوسوفو عندما طُلِبت المساعدة. وساهمت الدول المشاركة في مقابل ذلك على نحو كبير في عمليات ومهام مبادرة الشراكة من أجل السلام، ابتداء من البلقان إلى أفغانستان والعراق

ودارفور. وتدعم هذه الائتلافات فكرة إمكانية تحقيق الشراكات العالمية لتغيير إيجابي، وهي مصدر للتشجيع على تطوير مراكز البحوث الثنائية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة. كما استمرت مبادرة الشراكة من أجل السلام في تطوير برنامجها طوال سنوات عملها من خلال إضافة مبادرات جديدة تتعلق بالمواضيع التي تتطلب مزيداً من التركيز. وتتسم عملية أداء مراكز البحوث كذلك بأنها متطورة باستمرار، وينبغي أن يتم تحديثها وتوسيعها للوفاء بالمتطلبات اليومية لصناع السياسة.

وعلى رغم تباينات الشراكة، يقع الحبل المشترك الواصل بين مبادرة الشراكة من أجل السلام ومركز البحوث المستقبلي للشراكة بين مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية والولايات المتحدة في إمكانية مشاركة الأفكار والمعلومات من أجل تعزيز التعاون والفهم المتبادل، وهو ما يقدمه على أنه نموذج آخر ينبغي النظر إليه أيضاً.

كيفية عقد شراكة بحثية خليجية على أرض الواقع

بوجه عام، ينبغي أن تسعى مراكز البحوث والمنظمات العالمية الأم أو الشبكات الرسمية إلى المشاركة المتعددة الجنسيات والقطاعات في تصميم الشراكات وفي كافة برامج السياسة التي تجريها. كما يجب على مراكز البحوث التي تعمل على القضايا أن تواكب غيرها من الجهات التي تشارك بشكل كبير في صياغة السياسة وتنفيذها (مؤسسات الاستشارة والتأييد)، وأن تساهم في البرامج، سواء بوصفهم مشاركين أو مراقبين رسميين.

ولهذا السبب نوصي بأن يتم تقديم ممثلين من مراكز البحوث الخليجية والأمريكية ومتطوعين وصناع سياسة وغيرهم من أصحاب المصالح في هيكل الحكومة، وذلك لضمان دعمهم ومشاركتهم المستقبلية. ومن المهم كذلك أن تتعرف مراكز البحوث إلى شركائها وأن تدرك إمكانياتها وقيودها. كما ينبغي أن تقوم بتحديد سياق شراكاتها (سياسية، واجتماعية، واقتصادية)، وأن تميز شرائحها المستهدفة من الناس (صناع السياسة، محلياً، دولياً).

ومن المهم أن تبني شبكات مراكز البحوث وشراكاتها علاقات تواصل جيدة وأن تحافظ عليها، وأن تراقب الظروف المتغيرة وتتكيف معها، وأن تتجنب الاعتراف بالإخفاق في النتائج في حال لم تحقق الشراكة حضوراً مباشراً رفيع المستوى أو لم تُبد نجاحاً فورياً.

وتشير النماذج المقدمة في هذه الورقة كافة إلى أن إنشاء مركز سياسة مستدام وعالي التأثير هو عملية طويلة المدى وتتطلب التزاماً من كافة الجهات المعنية. وعند تحقيق التفاهم والالتزام، فإنه يمكن تطوير شراكة بناءة، كما يمكن التعرف على القضايا الإقليمية والعالمية الرئيسية ومواجهتها من خلال مراكز البحوث في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفي الولايات المتحدة.

تم ذكر عدد من نماذج الشراكة هنا، ومن الممكن أن يضم تصميم الشراكة صفات من الشراكات التي ذكرت. كما أنني أوصي بشدة أن يهتم المعنيون بتطوير برامج الشراكة باختبار كل نموذج بإمعان، وإدماج أكثر

السمات نجاحاً في التصميم النهائي. وينبغي أن يجتمع المعنيون بالتصميم من أجل وضع "ورقة بيضاء" توضح هيكل التصميم المقترح وخطة لشراكة خليجية-أمريكية في الخطوة الأولى. وبعد أن يوضع المخطط وتؤمن الموارد المالية للمشروع، يجب أن تنظم مراكز البحوث مؤتمراً قيادياً في أبوظبي خلال السنة التالية لترسيخ مزيد من الاتفاق الإقليمي حول تطوير برنامج شراكة السياسة الأمريكية-الخليجية، ولوضع مسار يشمل أكثر من مجرد البرامج الثقافية والتعليمية، والأهم من ذلك أن يحظى باتفاق جميع الأطراف.

وينبغي أن يتضمن هذا العمل المشترك شريحة واسعة من مراكز البحوث التي ستكون مسؤولة عن مجموعة من الاستراتيجيات والتوصيات لصياغة الشراكة الخليجية-الأمريكية. وسيتم تشجيع المانحين المحتملين في هذه المرحلة على تبني رؤية أكثر استراتيجية وأطول مدى حول تمويل فرص الشراكة بين مؤسسات بحوث السياسة العامة التي يتم اختيارها من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربية، والتي تركز على بناء معايير الثقة وبناء القدرات. وقد يأتي التمويل من قبل مانحين؛ أفراداً أو جماعات أو مؤسسات، ومن الأفضل تجنب التمويل الحكومي قدر الإمكان، أما إذا كان هذا الأمر مطلوباً، فيجب التأكد من أن هذا التمويل هو عبارة عن شراكة تمويلية تضم دولاً عديدة.

ومن شأن إنشاء صندوق مستقل أو مؤسسة عن طريق إدارة عبر وطنية أن يساهم بدرجة كبيرة في ضمان نجاحه. ومن المهم أن يتم التركيز

على تشكيل مصدر مستقل لهيكل التمويل والإدارة، وتكوين شراكة ذات نظرة ثاقبة ومتجددة ومتعددة التخصصات.

ومن الضروري عقد مؤتمر آخر في المرحلة الثانية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يمكّن هذا الأمر من توسعة الشراكة الإقليمية من خلال استحداث الشراكة الخليجية-الأمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية، وبدء التبادل رسمياً بين الإقليمين ويشمل باحثي مراكز البحوث وصناع السياسة. ومن الممكن أن تستضيف مؤسسة أكاديمية مثل جامعة بنسلفانيا اجتماعاً، كما يمكن لبرنامج مراكز الدراسات والبحوث والمجتمعات المدنية أن يؤدي دوراً تنظيمياً أو بوصفه جهة اتصال في الولايات المتحدة الأمريكية. ولهذا البرنامج القدرة بشكل واضح على الإشراف على مراكز البحوث الأمريكية التي ستكون بمنزلة بداية ناجحة للمشروع.

ومن شأن انعقاد الجلسات في السنتين الرابعة والخامسة (لمواجهة مشكلات السياسة المعقدة والمستعصية على المستويات الإقليمية والعالمية، المرحلة الثالثة) أن يوسع التحديات التي تتعلق بالصحفيين من وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية. وينبغي أن تستكشف شراكة مراكز البحوث الخليجية-الأمريكية منذ البداية طرائق استخدام التلفاز والإنترنت وغيرها من التقانات على نحو فعال، وذلك لتطوير عملية نشر بحوث السياسة وجداول أعمالهم وتحسينها، ولإشراك كل من الطرفين في حوار ذي معنى على قضايا السياسة الرئيسية.

وفي النهاية، ينبغي توسيع نطاق قضايا السياسة بعد تأسيس شبكة السياسة العامة بثبات في المرحلة الرابعة، وذلك لدراسة استدامة الطاقة والبيئة وغيرها من القضايا والمشكلات التقانية، مثل الاهتمامات المتعلقة بالقوة العاملة.

الهوامش

1. ثمة تصنيف آخر لمراكز البحوث في ثلاثة أنواع: "جامعات من دون طلاب"، و"الباحثون المتعاقدون"، و"مراكز التأييد"؛ انظر:

Weaver, R.K., "The Changing World of Think-Tanks," *PS: Political Science and Politics* (September 1989).

2. انظر:

James McGann, *Academics, Advisors and Advocates: Think Tanks and Policy Advice in the US* (London: Routledge, 2007); James McGann and Erik C. Johnson, *Comparative Think Tanks, Politics and Public Policy* (Cheltenham, UK: Edward Elgar, 2005); Andrew Rich, *Think Tanks, Public Policy, and the Politics of Expertise* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004); James A. Smith, *The Idea Brokers: Think Tanks and the Rise of the New Policy Elite* (New York, NY: Free Press, 1991); James McGann and R. Kent Weaver (eds), *Think Tanks and Civil Societies: Catalysts for Ideas and Actions* (Lanham, MD: University Press of America, 2000); Diane Stone, Andrew Denham and Mark Garnett (eds), *Think Tanks Across Nations: A Comparative Approach* (Manchester: Manchester University Press, 1998); Diane Stone and Andrew Denham (eds), *Think Tank Traditions: Policy Research and the Politics of Ideas* (Manchester: Manchester University Press, 2004); Donald E. Abelson, *Do Think Tanks Matter? Assessing the Impact of Public Policy Institutes* (Montreal: McGill-Queen's University Press, 2002); Donald E. Abelson, *A Capitol Idea: Think Tanks and US Foreign Policy* (Montreal: McGill-Queen's University Press, 2006); James G. McGann, "Academics to Ideologues: A Brief History of Think Tanks in America," *PS: Political Science and Politics* (December 1992); and R. Kent Weaver, "The Changing World of Think-Tanks," *PS: Political Science and Politics* (September 1989), 563–578.

3. تعكس الأرقام المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بيانات حديثة، في حين يستند العدد الإجمالي العالمي لمراكز البحوث إلى دراسات عام 2006.

4. انظر:

Lee Hamilton, "NATO's Partnership for Peace: Already a Success," *Christian Science Monitor*, vol. 87, issue 213 (September 1995).

Abelson, Donald E. *A Capitol Idea: Think Tanks and US Foreign Policy* (Montreal: McGill-Queen's University Press, 2006).

Abelson, Donald E. *Do Think Tanks Matter? Assessing the Impact of Public Policy Institutes* (Montreal: McGill-Queen's University Press, 2002).

Hamilton, Lee H. "NATO's Partnership for Peace: Already a Success." *Christian Science Monitor*, vol. 87, issue 213 (September 1995).

McGann, James G. "Academics to Ideologues: A Brief History of Think Tanks in America." *PS: Political Science and Politics* (December 1992).

McGann, James, and Erik C. Johnson. *Comparative Think Tanks, Politics and Public Policy* (Cheltenham: Edward Elgar, 2005).

McGann, James, and R. Kent Weaver (eds). *Think Tanks and Civil Societies: Catalysts for Ideas and Actions* (Lanham, MD: University Press of America, 2000).

McGann, James. *Academics, Advisors and Advocates: Think Tanks and Policy Advice in the US* (London: Routledge, 2007).

Rich, Andrew. *Think Tanks, Public Policy, and the Politics of Expertise* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).

Smith, James A. *The Idea Brokers: Think Tanks and the Rise of the New Policy Elite* (New York, NY: Free Press, 1991).

Stone, Diane, and Andrew Denham (eds). *Think Tank Traditions: Policy Research and the Politics of Ideas* (Manchester: Manchester University Press, 2004).

Stone, Diane, Andrew Denham and Mark Garnett (eds). *Think Tanks Across Nations: A Comparative Approach* (Manchester: Manchester University Press, 1998).

Weaver, R. Kent. "The Changing World of Think-Tanks." *PS: Political Science and Politics* (September 1989).

نبذة عن المحاضر

شغل الدكتور **جيمس ماكجان** منصب مدير برنامج مراكز الدراسات والبحوث والمجتمعات المدنية في مؤسسة أبحاث السياسة الخارجية في مدينة فيلادلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية؛ وهو مساعد مدير برنامج العلاقات الدولية في جامعة بنسلفانيا، وزميل لمعهد أبحاث السياسة الخارجية في فيلادلفيا، ورئيس برنامج شركاء ماكجان الذي يعد برنامجاً ومؤسسة استشارية في الإدارة.

عمل الدكتور ماكجان نائباً أول لرئيس المجلس التنفيذي للدبلوماسية الخارجية، وهي مؤسسة خاصة تساعد وزارة الخارجية الأمريكية، ومستشاراً أول لشبكة المواطنين للشؤون الخارجية، وجمعية التنمية الدولية. وعمل استشارياً ومستشاراً لدى البنك الدولي والأمم المتحدة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومؤسسة سوروس وحكومات أجنبية، في مجال دور المنظمات غير الحكومية والسياسة العامة، والتزامات المنظمات العمومية لدى المجتمع المدني.

كما شغل منصب مساعد مدير معهد السياسة في كلية جون ف. كنيدي للدراسات الحكومية بجامعة هارفارد، وأستاذ مساعد في العلوم السياسية في جامعة فيلانوفا، وهو شريك سابق لمؤسسة أونا تشامبان كوكس، وعضو في لجنة فيلادلفيا للعلاقات الخارجية، وفي اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة لكل من مجلس الزوار الدوليين والمنتدى الدولي. كما أنه عضو في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في المملكة المتحدة.

حصل الدكتور ماكجان على درجتي الماجستير والدكتوراه من جامعة بنسلفانيا، ونال درجة ثانية في الماجستير من جامعة تمبل، ودرجة البكالوريوس من جامعة لاسال في العلوم السياسية. وتشمل بعض مؤلفاته الحالية المنشورة: "مؤشر مراكز البحوث"، **مجلة السياسة الخارجية** *Foreign Policy* (2009)؛ و"مراكز الدراسات والبحوث العالمية 2008"، IRP جامعة بنسلفانيا، (2009)؛ **البرازيل وروسيا والهند والصين ومراكز الدراسات والبحوث: شركاء في التنمية الاقتصادية** *BRICS and Think Tanks* (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2009)؛ **إشاعة الديمقراطية وإصلاح السوق في الدول النامية والمتحولة: مراكز البحوث والدراسات عاملاً محفزاً** (2009)؛ و**مراكز الدراسات والبحوث العالمية** (2010).

صدر من سلسلة
محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمـات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن

خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20. العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24. النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب
(دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي: تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز:
دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي: الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65. الصهيونية العالمية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران: تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية: مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية: من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

مارك جيدوبت

78. اقتصادات الخليج العربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس

79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي

د. محمد عمارة

80. إحصاءات الطاقة: المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية

جون دينمان وميكي ريسي وسوبيت كاربوز

81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام: تجربة أردنية

السفير عيد كامل الروضان

82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية: الحروب الكبرى وعواقبها

د. كيتشي فوجيوارا

83. موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل

خليل علي حيدر

84. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق: من الصراع إلى التكامل

د. فالح عبدالجبار

85. السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

جراهام فولر

86. مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان

د. وليد مبارك

87. العلاقات التجارية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي: التحديات والفرص

د. رودني ويلسون

88. احتمالات النهضة في "الوطن العربي" بين تقرير التنمية الإنسانية العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير

د. نادر فرجاني

89. تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي

د. أحمد شكارة

90. تشكيل النظام السياسي العراقي: دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جيمس راسل

91. الاستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

د. مسعود ضاهر

92. الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات

إيلين ليبسون

93. الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعراق:
تحديات متعددة للقانون الدولي

ديفيد م. مالون

94. الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية - العربية

جيمس نويز

95. القضية الفلسطينية وخطة الانفصال عن غزة:
آفاق التسوية.. انفراج حقيقي أم وهمي؟

د. أحمد الطيبي ومحمد بركة

96. حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق
وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية

د. أحمد شكارة

97. سيناريوهات المستقبل المحتملة في العراق

كينيث كاتزمان

98. الأسلحة النووية في جنوب آسيا

كريس سميث

99. العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية
انعكاسات على الأمن العالمي

فيتالي نومكن

100. تقنيات التعليم وتأثيراتها في العملية التعليمية:
دراسة حالة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الإمارات العربية المتحدة

د. مي الخاجة

101. الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

لورنس كورب

102. مواجهة التحدي النووي الإيراني

جاري سمور

103. الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل

د. محمد علي زيني

104. مستقبل تمويل الصناعة النفطية العراقية

د. علي حسين

105. المشاركة الاستراتيجية الأسترالية في الشرق الأوسط: وجهة نظر

ديفيد هورنر

106. سوريا ولبنان: أصول العلاقات وآفاقها

حازم صاغية

107. تنفيذ الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي
بين التوجهات الانفرادية والتعددية

د. أحمد شكارة

108. التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة

د. فاطمة الصايغ

109. حل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على العراق

مايكل روز

110. أستراليا والشرق الأوسط: لماذا أستراليا "مؤيد صلب" لإسرائيل؟

علي القزق

111. العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية:
نظرة إلى الوراء... نظرة إلى الأمام

فلينت ليفيريت

112. نزاعات الحدود وحلها في ضوء القانون الدولي: حالة قطر والبحرين

جيوفاني ديستيفانو

113. العراق والإمبراطورية الأمريكية:
هل يستطيع الأمريكيون العرب التأثير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؟

د. رشيد الخالدي

114. الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في الشرق الأوسط وخارجه:
شركاء أم متنافسون؟

تشارلز كوبتشان

115. تعاظم دور حلف الناتو في الشرق الأوسط "الكبير"

فيليب جوردن

116. مكافحة الجرائم المعلوماتية وتطبيقاتها
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ناصر بن محمد البقمي

117. ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها؟

جـون لارج

118. السلام الهش في سريلانكا

كريس سميث

119. البرنامج النووي الإيراني:
الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي

ريتشارد رسل

120. أمن الخليج وإدارة الممرات المائية الإقليمية:
الانعكاسات على دولة الإمارات العربية المتحدة

برتراند شاريي

121. الأفروعربية الجديدة: أجندات جنوب أفريقيا الأفريقية
والعربية والشرق أوسطية

كريس لاندزبيرج

122. دور محكمة العدل الدولية في العالم المعاصر

القاضية روزالين هيجنز

123. من محاربين إلى سياسيين: الإسلام السلفي ومفهوم "السلام الديمقراطي"

جيمس وايلي

124. صورة العرب في الذهنية الأفريقية: حالة نيجيريا

د. الخضر عبدالباقي محمد

125. الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها
على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. هنري عزام

126. الصراع على السياسة والسلطة في الساحة الفلسطينية:
المقدمات والتداعيات وما العمل؟

ماجد كيالي

127. نظرة الغرب إلى الإسلام ومستقبل السلفية الإسلامية

شارل سان برو

128. الأمن الإنساني: دور القطاع الخاص في تعزيز أمن الأفراد

وولفجانج أماديوس برولهارت ومارك بروبست

129. مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية

مايكل جاكوبسون وماثيو ليفيت

130. مصادر التهديد لدول الخليج العربية وسياسات الأمن لديها

د. أحمد شكارة

131. الانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة وانعكاساتها الإقليمية

د. محجوب الزويري

132. العلاقات الأمريكية-الإيرانية: نحو تبني واقعية جديدة

د. محمود مونشيبوري

133. مشاركة ضرورية: إعادة تشكيل العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي

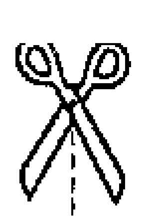
د. إميل نخلة

134. المستقبل السياسي للصومال

د. عبدي عواله جامع

135. المسلمون الأمريكيون وإدارة أوباما

[illegible]مد نمر



قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاســم : ....

المؤسسة : ....

العنـوان : ....

ص. ب : .... المدينـــة: ....

الرمز البريدي : ....

الـدولـة : ....

هـاتـف : .... فـاكـس: ....

البريد الإلكتروني: ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد: ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ❑ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية، ص. ب: 46175 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ❑ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 ، أبوظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 4044541-9712+ ، فاكس: 4044542-9712+
البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae ، الموقع على الانترنت: www.ecssr.ae

ISSN 1682-122X
ISBN 978-9948-14-379-6

